التوجيه اللغوي للقراءات بين الزمخشري والبيضاوي

من خلال تفسيريهما: الكشاف وأنوار التنزيل

دراسة مقارنة

دكتور

منصور سعيد أحمد أبو راس

أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الباحة – المملكة العربية السعودية

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحابته ومن والاه وبعد: فإن الرابط بين علم القراءات وبين التوجيه اللغوي بفروعه المختلفة: النحوي والصرفي والصوتي والدلالي والبلاغي من الأهمية بمكان؛ فقد كان مكونا رئيسا في كثير من التفاسير؛ كتفسير البحر المحيط وتفسير السمين الحلبي وغيرهما من التفاسير التي أولت القراءات القرآنية، وتوجيهها اللغوي بأنواعه أهمية كبيرة، ومن ذلك الاهتمام على مستوى التأليف والتصنيف فقد أفردت له المؤلفات المستقلة كما هو في: حجة القراءت لابن زنجلة، ومعاني القراءات لأبي منصور الأزهري وغيرهم كثير، وقد وقع الاختلاف عند بعض المفسرين في مدى أولوية التوجيه اللغوي؛ حتى غلّبه بعضهم على صحة السند في الحكم على صحة القراءة، كما هو في تفسير الكشاف محل هذه الدراسة، وتظهر هنا بعض التساؤلات؛ فهل يمكن للقارئ أن يتبع قراءة ما؛ لأنها توافق منهجه النحوي بغض النظر عن قوة إسنادها أو ضعفه، وفي الجهة الأخرى فهل يمكن لعالم اللغة أن يُجَهِّل قراءة ويخرجها من دائرة الصواب إلى الخطأ واللحن؛ لأنها لم توافق وجها نحويا في حدود علمه؟

درج علماء القراءات على اعتماد صحة السند أساسا في صحة القراءة وفي بيان درجتها ومرتبتها بين القراءات، ثم يأتي بعد ذلك شروط أخرى أهمها: موافقة وجه من أوجه اللغة العربية، وتليها موافقة

الرسم العثماني ولو احتمالا، وعليه يقول ابن الجزري في شروط القراءة الصحيحة:

فكلّ ما وافق وجه نحو وكان للرّسم احتمالا يحوي
وصحّ إسنادا هو القرآن فهذه الثّلاثة الأركان [1]

وكما يظهر فإن للقراءة الصحيحة ثلاثة شروط، ولكن الشرط الأساس فيها هو صحة السند، وعليه رأي أكثر علماء اللغة والقراءات، يقول سيبويه تعقيبا على قراءة في موضع من القرآن الكريم جاءت فيه بغير الوجه النحوي الذي يراه هو:" إلا أنّ القراءة لا تخالف؛ لأن القراءة السنة "[2]، ويقول ثعلب فيما نقله أبو عمر الزاهد فى كتاب اليواقيت:" إذا اختلف الإعراب فى القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعراب فى القرآن فإذا خرجت إلى الكلام:كلام الناس فضلت الأقوى وهو حسن " [3]

ويقول أبو عمرو الداني:" وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية؛ بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية، ولا فشوّ لغة، لأن القراءة سنّة متبعة، يلزم قبولها والمصير

(١) شرح طيبة النشر في القراءات، ابن الجزري،، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ٧

(٢) الكتاب،سيبويه، تحقيق :عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ١/ ١٤٨

(٣) البرهان في علوم القرآن،الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل، ط١، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م،دار إحياء الكتب العربية، ١/ ٣٣٩

إليها"[١]، ويقول ابن الجزري؛ معللا لقبول كل قراءة ثابتة " لأنَّ القراءة سنَّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها "[٢]، ويقول السمين الحلبي:" وهذا الطعنُ ليس بشيء لأنها قراءةٌ متواترةٌ ومعناها صحيح "[٣]، ويقول في موضع آخر:" وهذا القراءةُ متواترةٌ، ولا التفاتَ إلى مَنْ طَعَن على قارئِها" [٤]، فهذا طرف من أقول علماء القراءات والتفسير، وما تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، وتفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي إلا امتداد للمكتبة العلمية التي نشأت حول القرآن الكريم خدمة له، وللعلوم الأخرى المتعلقة به، وعلى رأسها علم العربية من خلال تأصيل القراءات وتوجيهها، وحيث إن كثيرا من العلماء يعدون تفسير البيضاوي مختصرا لتفسير الزمخشري، غير أنهم لا يتفقون على أن البيضاوي تابع الزمخشري في كثير من مخالفاته؛

---

(١) جامع البيان في القراءات السبع،أبو عمرو الداني،جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م، ١ / ٥١

الإتقان في علوم القرآن،السيوطي، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م، ١/ ٢٥٩

مناهل العرفان في علوم القرآن، الزُّرْقاني، مطبعة عيسى الحلبي، ط٣، ١/ ٤٢٢

(٢)النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق :علي محمد الضباع، دار الكتاب العلمية، ١١/١

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، بالسمين الحلبي، تحقيق :د أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ٤ / ١١٩

(٤) السابق ٨ /١٩٣

لاسيما ما يتعلق منها بالاعتزال، أوما يتعلق بتخطئة بعض القراءات وتجهيله لها على أساس لغوي.

أسباب اختيار الموضوع:

إن بواعث البحث في هذا الموضوع تنطلق من أهميته على مستوى الموضوع، وهو التوجيه اللغوي للقراءات، ومن التثبت من صحة ما يتوارثه الدارسون عن العلاقة بين العالمين الجليلين في هذا الموضوع، ويمكن تلخيص الأسباب الباعثة على الدراسة في النقاط التالية:

- كثرة الاعتراضات والانتقادات التي تحيط بتفسير الكشاف، والتي تمتد إلى الجانب اللغوي فيه .
- تتبع موقف الزمخشري في ترجيحه للجوانب اللغوية على الجوانب الشرعية .
- الوقوف على رأي البيضاوي في ترجيح الرأي اللغوي على الرأي الشرعي .
- الرأي السائد: إن تفسير البيضاوي مختصر لتفسير الزمخشري، ومقلد له .
- بيان صحة الرأي الذي يذكر أن البيضاوي خلّص تفسيره من زلات الزمخشري في الجانب اللغوي.

مشكلة الدراسة:

يذكر العلماء الذين تلوا الزمخشري والبيضاوي أن تفسير البيضاوي "التأويل" ماهو إلا نسخة من تفسير الزمخشري "الكشاف" بل إن كثيرا

منهم ليسمونه مختصر الكشاف [1]، ثم يستثنون من ذلك التشابه والتطابق الموقف العقدي؛ إذ إنّ البيضاوي هذَّبَ الكشاف من الاعتزال، وأما عن الموقف من توجيه القراءات والإعراب فلم يتضح بطريقة جازمة عند من تحدث عن التفسيرين، وعن منهجي العالمين الجليلين فيهما، وفي هذه الدراسة سيكون العمل –بإذن الله– تطبيقيا على نماذج مختارة؛ للمقارنة بين موقف الزمخشري وموقف البيضاوي عند توجيه القراءات، وهل يقدمان الرأي اللغوي على السند والرواية؟ وهل يتفقان في ذلك أم يختلفان؟

أهمية الدراسة.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية وقداسة القرآن الكريم ومن أهمية اللغة العربية، فهي تقوم على المقارنة بين تفسيرين من أبرز التفاسير التي تعرضت للتوجيه اللغوي للقراءات وهما: الكشاف وأنوار التنزيل، وإذا حررنا موقف الدارسين من أهل اللغة لآراء هذين المفسرين عند تناولهما للاختلاف بين القراء، وأنهما قد يقدمان الرأي اللغوي على

(١) طبقات الشافعي، الإسنوي، تحقيق:كمال يوسف، دار الكتب العلمية،ط١، ٢٠٠٢م، ١/ ١٣٦، نهاية السول شرح منهاج الوصول، الإسنوي، دار الكتب العلمية،لبنان،ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ١/ ٣، نواهد الأبكار وشوارد الأفكار،السيوطي، جامعة أم القرى، ١٤٢٤ هـ، ١/ ٢١، ترتيب العلوم، بساجقلي زاده، تحقيق:محمد إسماعيل، دار البشائر الإسلامية، بيروت ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م، ١٦٦

الإسناد؛ فإن أهمية هذه الدراسة تتجلى للمهتم بهذا المجال، وتكوِّن لديه رأيا بيِّنا حيال موقف كل منهما من صحة السند والوجه اللغوي .

فروض الدِّراسة:

تنطلق الدراسة التي بين أيدينا من الفروض التالية وتعالجها وفق معايير وأخلاقيات البحث العلمي:

- إن الزمخشري في الكشاف يقدم الرأي اللغوي على صحة السند في توجيهه للقراءات .
- اتبع البيضاوي في أنوار التنزيل الزمخشري في تقديم الرأي اللغوي على صحة السند في توجيهه للقراءات.
- لم يتضح موقف البيضاوي في تفسيره؛ لأنه لم يولِ مسألة التوجيه الأهمية الكافية .
- تحوي النماذج المختارة المادة الكافية من توجيه اختلاف القراءات القرآنية؛ لبيان موقف الزمخشري وموقف البيضاوي .

منهج الدراسة:

سأتبع في هذا البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن:

فالمنهج الوصفي في بيان ما أجده من توجيه لغوي في النماذج المختارة في تفسيري الكشاف وأنوار التنزيل.

والمنهج التحليلي في بيان موقف الزمخشري والبيضاوي في تفسيريهما من الوجه اللغوي، وهل يقدمانه على صحة السند أو يضعانه

في المرتبة الثانية، ولبيان صحة القراءة حتى وإن عارضها الزمخشري أو البيضاوي.

والمنهج المقارن: في المقارنة بين منهج الزمخشري ومنهج البيضاوي، وبيان مدى اتباع البيضاوي للزمخشري في تقديم الوجه اللغوي على السند .

الدراسات السابقة:

ومن أبرز المؤلفات والدراسات السابقة في هذا الموضوع:

١- بحث بعنوان: القراءات القرآنية وموقف المفسرين منها للدكتورمحمد علي حسن عبد الله، ونشر في مجلة البحوث الإسلامية؛ الصادرة عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد في العدد الخامس والثلاثين. وبين فيه الباحث خطورة موقف الزمخشري، وأنه "سليط اللسان في التهكم، لا على القراءة وحدها، بل على القراء أنفسهم"(١).

٢- منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه؛ للدكتور مصطفى الصاوي الجويني، حيث خصص مبحثا لمنهج الزمخشري في تخريجه للقراءات(٢)، وحين تناول منهج الزمخشري من القراءات توصل

(١) القراءات القرآنية وموقف المفسرين منها، د محمد علي حسن، مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٣٥، ٢٢٠

(٢) منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه ، د.مصطفى الصاوي، دار المعارف، مصر، ط٢

إلى أنه يرى أن ضبط القراءة بحاجة إلى أهل النحو؛ فكل قراءة لا تضطرد والقاعدة النحوية فإنه يرى أنها دخيلة وغير صحيحة.

٣- رسالة ماجستير بعنوان: التوجيه اللغوي والنحوي للقراءات القرآنية في تفسير الزمخشري، عبد الله سليمان محمد أديب، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢ م،العراق، جامعة الموصل، كلية الآداب، وقد استعرض الطالب فيها توجيه الزمخشري للقراءات التي اختلف فيها القراء في فروع الصوت والصرف والنحو، ليصل إلى أن الزمخشري خطأ عددا من القراءات في كل فرع بناء على موقفه اللغوي؛ مخالفا لعلماء القراءات، بل ومخالفا لجمهور نحاة البصرة في بعض الحالات.

ويصل الباحث إلى أن الزمخشري مع تخطئته للقراء لأنه يعول على الوجه اللغوي؛ إلا أنه يحتج بثبوت القراءة لينتصر لرأيه في مواضع أخرى.

٤- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري للدكتور فاضل السامرائي[١]، وقد تحدث في الباب الأول عن النحو والقراءات القرآنية، وبين أن أول من ابتدع تجهيل القراءات على أساس نحوي هم بعض نحاة البصرة، ثم تطاير شرر هذه البدعة إلى الكوفيين، فيخطئون القراءة إذا خالفت قواعد النحو؛ دون الاعتداد بسندها، وبين حججهم وفندها[٢]، وأوضح المؤلف موقف الزمخشري من القراءات في الكشاف وفي غيره؛

(١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، الدكتور فاضل صالح السامرائي،مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٠- ١٩٧١م

(٢) السابق ، ٤٠: ٤٥

فهو يستشهد بها لإثبات القاعدة، ولكنه ينتقدها ويضعفها إن خالفت القاعدة التي ينتصر لها، وسرد عددا من الأمثلة على ذلك.(١)

٥- بحث تحت عنوان:مخالفات البيضاوي للزمخشري، للدكتور خالد الشـــوحة والأستاذ أحمد قطناني، وقد نشر في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، ١٤٣٨هـــ، وكما يظهر من عنوانه فإن الباحثين توصلا إلى أن منهج البيضاوي في توجيه القراءات مخالف لمنهج الزمخشري.

٦- رسالة دكتوراة: القراءت المتواترة في تفسير الزمخشري، للدكتور محمد محمود الدومي، جامعة اليرموك بالأردن، وكان الباب الثاني منها مخصصا للقراءات التي انتقدها الزمخشري في الكشلف، والفصل الثاني من هذا الباب تناول فيه مواطن الطعن من قبل الزمخشري في القراءات المتواترة.

٧- رسالة ماجستير بعنوان: البيضاوي ومنهجه في التفسير، عبدالرحمن البشري، بكلية أصول الدين بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، وفي الباب الرابع وازن بين البيضاوي والزمخشري وأبي السعود في المنهج بشكل عام، وفي القراءات، وموقفهم منها.

٨- منهج البيضاوي في تفسير القرآن الكريم، شوقي عبدالسلام الدهان، رسالة ماجستير، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٨٩م، وتقع في

(١) السابق ، ١٦٧ : ١٨٠

ثلاثة أبواب، وقد أفرد الفصل الخامس من الباب الثاني تحت عنوان: تعرضه للمسائل النحوية والقراءات.

٩- البيضاوي ومنهجه في التفسير، يوسف أحمد علي، رسالة دكتوراة، جتمعة أم القرى، كلية الشريعة، وقد أفرد المبحث الثالث من الباب الثاني من رسالته؛ ليتناول موقفه من القراءات، وكيف كان رده على من طعن في القراءات من المفسرين.

١٠- رسالة ماجستير: منهج الإمام البيضاوي في القراءات، محمود بدران، قسم التفسير، الجامعة الأردنية، ٢٠١٠.

١١- مناهج المفسرين، الدكتور منيع عبد الحليم محمود، دار الكتاب المصري، حيث عرض فيه لمواقف المفسرين من القراءات، ومنهم الزمخشري والبيضاوي .

١٢- القراءات القرآنية وموقف المفسرين منها للدكتور محمد علي حسن، في بحثه، مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٣٥.

١٣- رسالة ماجستير: منهج البيضاوي في القراءات من خلال تفسيره أنوار التنزيل وأسرار التأويل، شيماء علي حسن الشرقاوي، جامعة المنيا، كلية الآداب، ١٤٣٩- ٢٠١٩

خطة البحث:

وسيكون هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث.

المقدمة، وتشتمل على: أسباب اختيار الموضوع، ومشكلة الدراسة، وأهمية الدراسة، وفروض الدِّراسة، ومنهج الدراسة، والتمهيد عن العلاقة

بين القراءات القرآنية وعلوم اللغة العربية، وعن التوجيه اللغوي للقراءات، ثم ثلاثة مباحث، وتسعة مطالب تنتظم كما يلي:

المبحث الأول: منهج الزمخشري في الكشاف في التوجيه اللغوي للقراءات، وفيه أربعة مطالب:

- **المطلب الأول: نماذج من التوجيه النحوي عند الزمخشري**
- **المطلب الثاني: نماذج من التوجيه الصرفي عند الزمخشري**
- **المطلب الثالث: نماذج من التوجيه الصوتي عند الزمخشري**
- **المطلب الرابع: نماذج من التوجيه الدلالي عند الزمخشري**

المبحث الثاني: منهج البيضاوي في أنوار التنزيل في التوجيه اللغوي للقراءات، وفيه أربعة مطالب:

- **المطلب الأول: نماذج من التوجيه النحوي عند البيضاوي**
- **المطلب الثاني: نماذج من التوجيه الصرفي عند البيضاوي**
- **المطلب الثالث: نماذج من التوجيه الصوتي عند البيضاوي**
- **المطلب الرابع: نماذج من التوجيه الدلالي عند البيضاوي**

المبحث الثالث: المقارنة بين الزمخشري والبيضاوي في تقديم الوجه اللغوي على صحة السند، وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول: آراء العلماء في المؤلفات والدراسات السابقة حول المقارنة**
- **المطلب الثاني: الشواهد الحالية التي توافرت بعد هذه الدراسة**

ثم أختم بالتوصيات والنتائج من البحث، وبالله التوفيق..

تمهيد

العلاقة بين القراءات القرآنية وعلوم اللغة العربية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله ومن والاه وبعد: فإن القرآن نزل على الرسول صلى الله عليه وسلم بقراءات عدة؛ تيسيرا على المسلمين في تلاوته، ووجه التيسير في ذلك أن العربي الذي ولد في بيئة محدودة لا يسمع إلا لغتها ولا يتكلم إلا بأصواتها وبمفرداتها وبطريقة أداء أهلها؛ فإنه لن يستطيع بحال من الأحوال أن يطوع لسانه ليلزمه بكلام لم يعتد عليه ولم يسمعه من قبل، فلو نزل القرآن بحرف واحد وعلى لهجة واحدة لتعذر على كثير من المسلمين حفظه وتلاوته؛ فنزل على سبعة أحرف تيسيرا وتسهيلا؛ ثم أمر الرسول صلى الله عليه وسلم الصحابة أن يقرأوا ما تيسر لهم من تلك الأحرف، فقد جاء في صحيح مسلم: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدٍ الْقَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَؤُهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْرَأَنِيهَا، فَكِدْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمْهَلْتُهُ حَتَّى انْصَرَفَ، ثُمَّ لَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرْسِلْهُ، اقْرَأْ»، فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ»، ثُمَّ قَالَ لِي: «اقْرَأْ»، فَقَرَأْتُ، فَقَالَ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ».(١)

جاء في تفسير "السبعة الأحرف" عدة أقوال، ومنها: إنها أوجه التغاير والاختلاف بين القراء(٢)، وتكون الاختلافات بين القراء على أوجه عدة، وقد حصرها بعض العلماء في سبعة أوجه هي:

١- الاختلاف بين الإفراد والتثنية والجمع؛كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ﴾(٣) فقرئ"لأماناتهم " بالجمع، وقرئ "لأمانتهم" بالإفراد(٤).

---

(١) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١/ ٥٦٠

(٢) النشر، ١ / ٢٩ : ٣٠ ، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ، ٨٣

الميزان في أحكام تجويد القرآن، فريال زكريا العبد،دار الإيمان، القاهرة، ١٩

(٣) المعارج ٣٢

(٤) التيسير، أبوعمرو الداني، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ١٥٨

النشر في القراءات العشر،ابن الجزري، تحقيق:علي محمد الضباع ،المطبعة التجارية الكبرى، ٢ / ٣٢٨

٢- الاختلاف بين الرفع والنصب والجر في الأسماء أو بين الرفع والنصب والجزم في الأفعال، كقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[١]؛ حيث قرئت: " مَا هَذَا بَشَرٌ " بالرفع[٢]، على لغة بني تميم، فهم لا يعملون "ما" عمل "ليس".

٣- الاختلاف في التصريف: كقوله تعالى: ﴿فَقَالُوا۟ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [٣] وقُرِئ "ربُّنا" بالرفع، و"باعَد"[٤] بفتح العين.

٤- الاختلاف بين التقديم والتأخير، كقوله تعالى: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾[٥]، بالبناء للفاعل في الأول، وللمفعول في الثاني، وقُرِئ بالعكس[٦].

---

(١) يوسف ٣١

(٢) معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، الدارالمصرية للتأليف والترجمة ، مصر، ط١، ٣/ ١٣٩

(٣) سبأ ١٩

(٤) النشر ٢٧/١ ، حجة القراءات ٢/ ١٩٠، الحجة في القراءات السبع ٢٩٠

(٥) التوبة ١١١

(٦) التيسير ٩٣، النشر، ٢/ ٢٤٦، معاني القرآن، الفراء، ١/ ٤٥٣

٥- الاختلاف بالإبدال: كقوله تعالى: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾[١]، وقُرِئ بالراء المهملة مع فتح النون {وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نَنْشُرُهَا}[٢] .

٦- الاختلاف بالزيادة والنقص: فالزيادة كقوله تعالى:﴿ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾[٣]، حيث قُرِئ "من تحتها الأنهار" بزيادة "من" [٤].

٧- اختلاف اللهجات، فيكون بين لهجتين مختلفتين؛ كالاختلاف بين التفخيم والترقيق[٥] في الراء من قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا﴾[٦]، أو الاختلاف بين الفتح والإضجاع(الإمالة الكبرى) والتقليل[٧]:﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾[٨]، والاختلاف بين الإظهار

(١) البقرة ٢٥٩
(٢) التيسير ٨٢، النشر ٢/ ٢٣١
(٣) التوبة ١٠٠
(٤) التيسير ١١٩، النشر، ١/ ١١
(٥) التيسير ٥٥، النشر ٢/ ٩٦
(٦) الإسراء ١٧
(٧) التيسير ٥٣، النشر ٢/ ٣٠، ٣٤
(٨) طه ٩

والإدغام؛ كقوله تعالى: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴾[1]؛ حيث أدغمت الراء من (ذكر) في الراء من (رحمة) عند بعض القراء[2]، وغيرها من اللهجات المختلفة .

ولو تأملنا في هذه الاختلافات لوجدناها جميعا لا تخرج بحال عن اللغة العربية بفروعها الأربعة: النحو والصرف والصوت والدلالة، وأنى لها أن تخرج عنها، والقرآن الكريم معجزة لغوية: (بلسان عربي مبين)، فأي اختلاف في القراءات لابد أن يكون ذا جانب لغوي، ومن هنا كان للتوجيه اللغوي في القراءات مكانة؛ وأي مكانة !!

التوجيه اللغوي للقراءات:

التوجيه مصدر للفعل وجّه يوجه توجيها، وهو على وزن تفعيل من "وجه"، والوجه من كل شيء: مستقبله، والجهة لكل شيء نحوه، يقال: أخذت جهة كذا، أي: نحوَه، والمُواجَهة: الاستقبال بوجه أو كلام أو خلافه [3]، ووجه الشيء ما بدا منه، فيقال وجه النجم أي ما ظهر منه، ووجه الكلام هو السبيل الذي يقصد به، وصرف الشيء عن وجهه أَي صرفه عن سننه وطبيعته [4].

---

(١) مريم: ٢

(٢) باب الإدغام الكبير: التيسير ١٩، النشر ١/ ٢٧٤

(٣) العين : و ج ه

(٤) لسان العرب و ج ه

وأما التعريف الاصطلاحي فقد جاء في التعريفات للجرجاني: التوجيه: هو إيراد الكلام محتملًا لوجهين مختلفين(١)، وليس هذا هو المقصود في توجيه القراءات؛ إذ إنّ ما عند الجرجاني ينطبق على الكلام الواحد يحتمل الوجهين معا، وأما علماء القراءات فيقصدون بذلك أن التوجيه لقراءتين مختلفتين فاختلف الكلام الموجَّه، وهم بتوجيههم هنا يبينون سبب ذلك الاختلاف من جهة لغوية، فقد يكون التوجيه نحويا أو صرفيا أو صوتيا أو دلاليا.

وأما القراءات فهي جمع قراءة والقراءةُ لغةً: مصدر الفعل: قرأ، وقرأ بمعنى جمع؛ يقال قرأت الماء في الحوض أي جمعته، وسمي القرآن بذلك؛ لأنه يجمع السور(٢) .

وأمَّا اصطلاحاً، فقد عرفها ابن الجزري بأنها: "علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله"(٣). فهو علم بطريقة أداء القرآن، ولكنه لا يكون إلا مشافهة، وبتعيين الناقل الذي أخذ عنه بسنده المثبت إلى الرسول صلى الله عليه وسلم .

---

(١) كتاب التعريفات، الجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، ١/ ٦٩

(٢) لسان العرب : ق رأ

(٣) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ١١

ومن المحْدَثِين من يعرّف علم القراءات بأنه:" علم يُعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقًا واختلافًا مع عزو كل وجه لناقله"(١)، فلا نجد اختلافا ظاهرا بين التعريفات .

وكانت مسائل التوجيه اللغوي للقراءات لا تخرج –غالبا– عن كتب التفسير إذ كان العلماء في القرون الأولى يتَّسِمُون بالموسوعية، ولا أدل على ذلك من أن قارئ الكوفة: الكسائي هو مؤسس المدرسة الكوفية في النحو وقارئ البصرة: أبو عمرو البصري، من مؤسسي المدرسة البصرية في النحو، ومع ذلك فكان الغالب على العلماء –كما مر معنا (٢) – أنهم لا يقدمون الرأي النحوي، ولا الوجه اللغوي على السند والرواية في إثبات القراءة أو تضعيفها .

ومن هنا تنطلق فكرة البحث في المقارنة بين منهج الزمخشري ومنهج البيضاوي من خلال تفسيريهما، وتطبيق ذلك على نماذج معينة.

(١) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة،عبد الفتاح القاضي ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ٧

(٢) صفحة ٥، ٦

المبحث الأول

منهج الزمخشري في الكشاف في التوجيه اللغوي للقراءات

يعد الزمخشري مدرسة خاصة في توجيه القراءات لما له من آراء متطرفة، ومواقف حادة مع اختيارات القراء، ويتضح ذلك جليا في كتابه الموسوم ب:" الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل "، ويمكننا أن نختصر موقفه ومدرسته في التعامل مع القراءات في تفسيره بأنه يقدم رأيه اللغوي على السند والرواية، وهذا مخالف لما عليه جمهور القراء وأهل اللغة كما بينت في مقدمة البحث(١)، ويتضح من الاسم الذي اختاره لتفسيره أنه يهتم بما عسر مناله وبعد غوره من فرائد التفسير وفوائد اللغة والتعبير، وهو يرى أن هذا ما يميز العلماء عن بعضهم، وما يرتفع بالقرين عن أقرانه، وبالنظير عن نظرائه، فنجده يقول:" وإنما الذي تباينت فيه الرتب ... ما في العلوم والصناعات من محاسن النكت والفِقَر، ومن لطائف معان يدق فيها مباحث للفكر"، وهو ينظر إلى علم التفسير على أنه علم جليل لا يتمكن من التأليف فيه إلا من له باع في كل علم وفي كل مجال(٢)، ونرى الزمخشري يتجلى في عبقريته اللغوية فيفتتح مقدمته بذكر تقديمه للعربية، واعتماده عليها فإن النخبة من العلماء الذين التمسوا منه أن يكتب هذا التفسير هم أولو الفضل في العربية والأصول الدينية وقدم العربية أولا؛ لأنه بها بز الأقران وتفوق على

(١) السابق

(٢) الكشاف ١ / ٢

معاصريه من مختلف البلدان: " الجامعين بين علم العربية والأصول الدينية "[1]، وكما لا يخفى أيضا أنه كان يتملكه العجب والغرور بتفسيره حتى قال:

إنّ التفاسير في الدنيا بلا عدد ولـيس فيها لعمري مثل كشّافي

إن كنت تبغي الهدى فالزم قراءته فالجهل كالداء والكشّاف كالشافي

وإنني إذ أستعرض المواضع التي بها توجيه لغوي خالف به الزمخشري سند القراءة عند علماء القراءات أو احتج عليه؛ فإنني أبيّن أولا أنني بدأت فكرة البحث محددا لها بسورة الكهف، وكان سبب اختياري لسورة الكهف دون غيرها من القراءات ما يلي:

١- لكثافة الاختلاف بين القراء ولاسيما السبعة منهم في هذه السورة، مما ينبئ بمادة علمية غزيرة .

٢- لكونها واسطة القرآن؛ فلا يكون هناك انحياز لموضع بعينه قد يكون به خلاف لغوي طال بحثه بين الدارسين والمهتمين بهذا العلم .

٣- لأنها متوسطة الطول، مما يعني أن نتائج البحث -بإذن الله- لن تكون مخلة، فالسور الطوال كسورة البقرة على سبيل المثال تحوي اختلافات كثيرة؛ لاسيما وهي ثاني سورة في القرآن فكان بها شرح ووقفات لكل الظواهر اللغوية التي حوتها أصول القراءات؛ فضلا عن الاختلافات في الفرش، وقد حوت توجيها لغويا للزمخشري، وعند استعراضها جميعا وتبَيُّنِ موقف الزمخشري فيها ثم مقارنته مع

(١) الكشاف ١/ ٣

البيضاوي فلن تكفي لذلك هذه الدراسة، وأما السور القصار فإن الاختلافات التي بها توجيه لغوي قليلة، ولايمكن أن يبنى عليها الحكم، فرأيت اختيار التوسط.

٤- لكثرة الأبحاث والدراسات حول هذه السورة، وأحسب أن مرجعه - علاوة على ماسبق - إلى كثرة حافظيها لما ورد في فضلها من نصوص نبوية .

وبعد أن شرعت في جمع المادة العلمية وجدت أن الزمخشري لم يخالف القراء، ولم يحسّن اختياراتهم أو يجهّلها بشكل واضح إلا في موطن واحد في هذه السورة، ثم توصّلتُ إلى أن تخطئة القراء وتجهيل القراءات ليس بالكثرة التي يمكن معها تحديد النموذج بسورة واحدة؛ كسورة الكهف؛ فقد تخلو من مواطن المخالفة كما قد تخلو أجزاء كاملة من ذلك، فكان لابد من تغيير نماذج الدراسة فاستقر رأيي على أن أختار نماذج متفرقة تحدث فيها الزمخشري عن المخالفة بين الوجه اللغوي، وصحة السند، وحسّن أو جهّل القراءة على ذلك؛ ثم أستعرض تعقبات البيضاوي له فيها؛ على أن تحوي تلك النماذج جوانب التوجيه اللغوي الأربعة الرئيسة:

التوجيه النحوي، وهو: ما كان الاختلاف فيه بين القراء في وجه من أوجه النحو كما هو في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ﴾[١]حيث قرئت هنا برفع آدم ونصب كلمات، وقرئت بنصب آدم ورفع كلمات[٢].

التوجيه الصرفي، وهو:ماكان الاختلاف فيه في البنية الصرفية؛ كقوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[٣]حيث قرئت بالمد والقصر في مالك على فعِل وفاعِل[٤] .

التوجيه الصوتي، وهو: ماكان الاختلاف فيه لتغيير صوتي، كما هو الحال في الصاد من قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾[٥] حيث ورد في الصاد من كلمة الصراط ثلاث قراءات: بالصاد،وبالسين، وبالصاد المشمة زايا[٦].

التوجيه الدلالي، وهو ماكان الاختلاف فيه مبني على اختلاف في الدلالة بين القراءتين: فتكون القراءتان مختلفتين في الدلالة؛ كما ورد في

---

(١) البقرة: ٣٧

(٢) التيسير٧٣، النشر ٢/ ٢١١

(٣) الفاتحة ٤

(٤) التيسير١٨، النشر١/ ٤٧

(٥) الفاتحة ٦

(٦) التيسير١٨، النشر ١/ ٢٧١

قوله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾[1]؛ حيث قرئت "فتثبتوا"، وهنا تختلف الدلالة بين الكلمتين باختلاف الجذر اللغوي لهما [2].

وسأعمل في اختيار تلك النماذج على أن تكون مما ورد بين القراء من الاختلاف في القراءة في الأصول وفي الفرش، وأصل القارئ هو قاعدته المطردة التي يسير عليها في ذلك الموضع وفي المواضع المشابهة له في القرآن كاملا، وقد عقد لها علماء القراءات أبوابا مستقلة وتشتمل على: الاستعاذة، والبسملة، وسورة أم القرآن، والإدغام الكبير، وهاء الكناية، والمد والقصر، والهمزتان من كلمة، ومن كلمتين، والهمز المفرد، ونقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، والسكت على الساكن قبل الهمز وغيره، ووقف حمزة وهشام على الهمز، والإدغام الصغير، والكلام في ذال: (إذ) ودال (قد)و (تاء التأنيث) ولام (هل وبل) وحروف قربت مخارجها، وأحكام النون الساكنة والتنوين، والفتح والإمالة وبين اللفظين، وإمالة هاء التأنيث وما قبلها في

الوقف، ومذاهب القراء في الراءات واللامات، والوقف على أواخر الكلم، والوقف على مرسوم الخط، وياءات الإضافة، والياءات الزوائد.[3]

---

(١) الحجرات ٦

(٢) التيسير ٩٧، النشر ٢/ ٢٥١

(٣) مقدمات في علم القراءات، محمد أحمد مفلح القضاة وآخرون، دار عمار، عمان (الأردن)، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ٧٧

ويظهر هذا التبويب في أكثر كتب القراءات كالتيسير، ومتن الشاطبية، والنشر وغيرها

والفرش، ويقصد به الكلمات التي وقع فيه الخلاف بين القراء، ولكنها محددة بتلك المواضع، ولم تطرد عن القارئ في المواطن المشابهة، وسميت فرشا؛ لانتشارها كأنها انفرشت وتفرقت في السُّوَر وانتشرت(١)؛ كما هو في قوله تعالى: ﴿ٱنۡنِي﴾ (٢) فمن قرأها بالقصر، فإنه لايقرأها بالقصر كذلك في قوله تعالى: ﴿ٱثۡثۡثۡثۡ﴾ (٣)، ومن قرأها بالمد فإنها لا يقرأها بالمد كذلك في قوله تعالى: ﴿ٱثۡرَّ﴾(٤).

(١) السابق، مدخل في علوم القراءات، السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ١٤٣

(٢) الفاتحة ٤

(٣) آل عمران: ٢٦

(٤) الناس: ٢

المطلب الأول

نماذج من التوجيه النحوي عند الزمخشري

وقد اخترت موضعين في هذا السياق أحدهما من سورة النساء والآخر من سورة الأنعام، وهما من المواضع التي كثر كلام المفسرين وأهل اللغة فيهما، وبيانهما فيما يلي:

١- في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ﴾[١]، حيث قرئت بالكسر في (الأرحامِ)[٢].

قول الزمخشري: حيث أورد الزمخشري القراءة بالأوجه الثلاثة في قوله تعالى: (والأرحام) بالرفع والنصب والجر، ثم بين أوجه النصب وأنها على توجيهين، ثم استعرض قراءة الجر، وهي محل الخلاف وموطن الشاهد في هذا البحث، وبين أنها على عطف الظاهر(الأرحام) على المضمر في (به) وقال فيها:" وليس بسديد لأنّ الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد"، ثم تحدث عمن قرأ بالجر واحتج لقراءته وقال عنه:" تمحل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار ونظيرها"، وأنه استدل بقول الشاعر: فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ [٣] .

---

(١) النساء : ١

(٢) التيسير٩٣، النشر ٢/ ٢٤٧

(٣) الكشاف ١/ ٤٦٢

صحة القراءة: قراءة (الأرحامِ) بالجر هي قراءة حمزة بن علي الزيات، وهو من القراء السبعة الذين أجمعت الأمة على قراءتهم، والقراءات السبعة هي قراءات متواترة .(١)

وجه الاعتراض: أن (الأرحام) عطفت على الضمير (الهاء) في (تساءلون به) دون إعادة حرف الجر الباء.

التوجيه اللغوي: هذه المسألة من المسائل التي توقف عندها علماء اللغة والقراءات: وفيها قولان: فالقول الأول: أنه عطفٌ على الضمير المجرور في «به» من غير إعادة الجار، وفيها للنحويين ثلاثة أقوال:

أولها / مذهب البصريين: وجوبُ إعادةِ الجار إلا في ضرورةٍ (٢)، ووجه المنع عندهم أنهم شبهوا الضميرَ بالتنوين، وكما لا يُعْطف على التنوين فلا يُعْطَفُ على الضمير المجرور إلا بتكرار حرف الجر .

وثانيها/ مذهب الكوفيين: أنه يجوزُ ذلك على إطلاقه، وتَبِعهم أبو الحسن ويونس من غير الكوفيين، والشلوبين من الأندلس (٣).

والثالث: يجوز إنْ أُكِّد الضمير نحو: مررت بك نفسِك وزيدٍ، وإلا فلا يجوزُ إلا ضرورةً، وهو قولُ الجَرْميّ.

---

(١) التيسير ٩٣، النشر ٢/ ٢٤٧

(٢) كتاب سيبويه، ٢/ ٣٨١ ، إعراب القرآن، النَّحَّاس، محمد علي بيضـــون، دار الكتـــب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـــ، ١، ١٩٧

(٣) اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص الدمشقي، تحقيق :عادل أحمد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـــ، ٦ /١٤٤

والذي يظهره السماع أنه يجوز على إطلاقه فقد كثرت الشواهد وتظافرت؛ فمن ذلك قولُ العباس بن مرداس:

أَكُرُّ على الكتيبةِ لا أُبالي أفيها كان حَتْفي أم سواها

حيث (سواها) عطف على الضمير من (فيها)

وعند سيبويه:

فاليومَ قَرَّبْتَ تهجُونا وتَشْتِمُنا فاذهبْ فما بك والأيامِ مِنْ عَجَبِ[1]

حيث عطفت (الأيام) على الكاف في (بك) .

ثم كيف لهم أن يجيزوا العطف على الضمير المرفوع والمنصوب ثم يمنعوه على الضمير المجرور .

والقول الثاني: أنه لم يعطف على الضمير، وإنما عامل الجر فيه هو القسم؛ فالواو للقسم، وجوابُ القسم: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[2]، وهو توجيه بعيد، والأولى اتباع ما سبق من توجيه، والله أعلم.

٢- في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[3]، والقراءة في هذه الآية ببناء الفعل (زُيِّنَ) للمجهول ثم رفع (قتل) على أنها نائب فاعل للفعل (زُيِّن) ونصب

(١) كتاب سيبويه، ٢/ ٣٨٣

(٢) الدر المصون ٢ / ٣٩٤ :٣٩٧ ، ٥٥٥/٣

(٣) الأنعام ١٣٧

(أولادَهم) مفعولا به، وجرّ **(شركائهم)** على أنها مضاف إليه، فيكون الفصل بين المتضايفين: **(قتل)**، و**(شركائهم)** بالمفعول به [١].

قول الزمخشري: واعترض الزمخشري على هذه القراءة، وقال إنه ارتكب فيها من الأخطاء ما " لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً "[٢]، وكان الزمخشري في تفنيده لهذه القراءة يرى أنه لو قرأ بجر الأولاد والشركاء- لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم- لكان أهون من هذا الخطأ -كما يرى- ورد الشواهد التي احتج بها للقراءة، وذكر أن السبب في وقوع ابن عامر في هذا الخطأ الفادح أنه اطلع على بعض النسخ من المصحف الشامي، وقد كتبت بالياء في (شركائهم) .

صحة القراءة: وردت هذه القراءة بالسند الصحيح المتواتر عن القارئ عبدالله بن عامر اليحصبي، العربي الصريح والقارئ الشامي، الذي أُفْرِدَت له قراءة في السبعة وفي العشرة، وقد قرأ على أبي الدرداء، وعلى واثلة بن الأسقع، وعلى فضالة بن عبيد، وعلى معاوية بن أبي سفيان، وعلى المغيرة المخزومي رضي الله عنهم، ونُقِل أنه قرأ على عثمان بن عفان رضي الله عنه[٣].

---

(١) كتاب السبعة في القراءات، بن مجاهد، تحقيق:شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ، ٢٧٠، النشر ٢/ ٢٦٥، الحجة في القراءات السبع ١/ ١٥٠

(٢) الكشاف ٢/ ٦٦

(٣) الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، دار الصحابة للتراث، ط١، ٢٩، الدر المصون ٥/ ١٦٢

وجه الاعتراض: الفصل بين المتضايفين بغير الظرف، لأنهم يقولون:إن المتضايفين كالشيء الواحد فلا يفصل بينهما اختيارا إلا بالظرف أو بالجار والمجرور؛ حيث ورد في كثير من الأشعار بذلك كقول أبي حية النميري:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهودي يقارِبُ أو يُزيلُ [1]

ففصل بالظرف: يوما بين المضاف: كف، والمضاف إليه: يهودي، وورد في كتاب الله في مثل قوله تعالى: ﴿ ﴾ [2]، حيث وقع الفصل هنا بين إن واسمها بما يتعلق بخبرها، ولكن الفصل بالمفعول به بين المتضايفين لم يرد [3].

التوجيه اللغوي:

كان وجه الاعتراض على هذه القراءة هو الفصل بين المتضايفين؛ اللذين كأنهما شيء واحد بالمفعول به، وقد ورد الفصل بين المتضايفين بما هو أكبر من المفعول به، إذ فصل بالجملة فقيل: هو غلام إن شاء الله أخيك، أي: هو غلام أخيك إن شاء الله، وقد ورد بالقَسَمِ أيضا فمما سمعه الكسائي قول بعضهم: هذا غلام والله زيد، وعن أبي عبيدة قال: سمعت بعض العرب يقول: إن الشاةَ لتجترُّ فتسمع صوتَ واللهِ ربِّها: أي فتسمع

(١) شعر أبي حية النميري، تحقيق: د.يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥م، ١٦٣

(٢) المائدة: ٢٢

(٣) الحجة، أبو علي الفارسي، ٣ / ٤١١

صوت ربها والله، وقرأ بعض السلف: ﴿أَ كي لم لى لي ما مم﴾ [1]؛ بنصب (وعد) مفعولا وخفض (رسل) بالإضافة، ففصل بين المتضايفين بالمفعول به، وجاء في الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم:"هل أنتم تاركو لي صاحبي"[2]، ففصل بالجار والمجرور، ومما ورد في الشعر قول الفرزدق:

تَنُفي يداها الحصَى في كل هاجرة نَفْيَ الدَّراهيمَ تَنْقادِ الصيارِيف[3]

بنصب» الدراهيم «وجرّ» تنقاد، ورواه سيبويه:

تَنُفِي يَداها الحَصَى في كلِّ هاجرة نَفْيَ الدَّنَانِيرِ تَنقاد الصَّيارِفِ

والوجه اللغوي واحد.[4]

ويرى الكرماني أن قراءة ابن عامر قوية في الرواية عالية في السند، ولا يضرها الضعف الذي ادُّعِيَ فيها، وقد سُمع عن العرب: تَرْكُ يوماً نفسِك وهواها سَعْيٌ في رَداها أي: تَرْكُ نفسِك يوماً مع هواها سَعْيٌ في هَلاكها[5]، ففصل بالظرف "يوما " بين المتضايفين.

---

(١) إبراهيم: ٤٧

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ٢/ ٣٥٢ : ٣٥٥

(٣) سر صناعة الإعراب، بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ١/ ٤٠

(٤) كتاب سيبويه ١/ ٢٨

(٥) غرائب التفسير وعجائب التأويل، برهان الدين الكرماني دار القبلة، جدة، / ٣٨٨

ومن الفصل بالمفعول به، وهو المطابق للمثال الذي معنا في الآية الكريمة، قول الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مُزَادَه

ففصل بالمفعول به: (القَلوص)بين المضاف:(زجّ) والمضاف إليه:(أبي) ومع أنه في الشعر وله أن يلجأ إلى الضرورة إلا أن ابن جني يدلل على أن الفصل جاء اختيارا؛ لا اضطرارا في هذا البيت، إذ كان بإمكان الشاعر أن يقول: زج القلوصِ أبو مزادة [1] .

ومنه قول عمرو بن كلثوم:

وحِلَقِ المَاذِيِّ والقَوَانِسِ فداسَهم دوسَ الحصادَ الدائِسِ [2]

أي: دوس الدائس الحصادَ، ففصل بين المتضايفين: دوس الدائس بالمفعول: الحصادَ .

ومنه قول أبي جندل الطهوي:

يَفْرُكُ حَبَّ السنبلِ الكُنَافِجِ بالقاعِ فَرْكَ القطنَ المحالِجِ [3]

---

(١) الخصائص ٢/ ٤٠٨

(٢) المقاصد النحوية،بدر الدين العيني، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخروآخرون،دار السلام، القاهرة ط١، ١٤٣١ هـ، ٣/ ١٣٦٨

(٣) ضرائر الشِّعْر، بابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠ م، ١٩٧ .

الإنصاف ٢ / ٣٥١

يريد: فَرْك المحالجِ القطنَ، ففصل بين المتضايفين: (فَرْك المحالجِ) بالمفعول: (القطن)

ويسوِّغ ابن مالك الفصل بالمفعول به لثلاثة أمور:

١- أنه فضلة، فلا يعتد به .

٢- أنه ليس أجنبيا؛ حيث إنه متعلق بالمضاف .

٣- أنه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه .

ثم يصل بعد أن استعرض الشواهد الشعرية إلى أنه لو لم يرد، فإن القياس يوجب وروده لكثر الفصل بالأجنبي في الشعر وفي غيره، فالأولى الفصل بغير الأجنبي .[١]

(١) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك،تحقيق: د. عبد الرحمن السيد وآخرون،هجر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، ٣/ ٢٧٧: ٢٧٨

المطلب الثاني

نماذج من التوجيه الصرفي عند الزمخشري

١- في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾[١]، حيث قرئت كلمة (معايش) بالهمز (معائش) [٢].

قول الزمخشري: قال الزمخشري في تفسيره لهذه الآية، والوجه تصريح الياء، فهو بذلك يرى أن الوجه الصحيح هو الياء دون همز، ثم يبين قراءة الهمز بقوله:" وعن ابن عامر: أنه همز، على التشبيه بصحائف" فيورد قراءة ابن عامر ويبين وجهها في اللغة: تشبيها بصحائف وماكان على وزنها. [٣]

صحة القراءة: وردت القراءة عن نافع المدني وعن ابن عامر اليحصبي .

وجه الاعتراض: أنه لا يُهمز في اللغة إلا ما كان فيه حرفُ المد زائداً نحو: صحائف ومدائن، وأما «معايش» فالياءُ أصلٌ فيها لأنها من العَيْش، وقد قيل عمن قرأ بها أنه لا يعرف العربية، ولا يعرف أن حقها عدم الهمز، وهم يقصدون بذلك القارئ: نافع وبعض رواته.[٤]

---

(١) الأعراف ١٠

(٢) السبعة ٢٧٨ ، الحجة للقراء السبعة، أبوعلي الفارسي، تحقيق:بدر الدين قهوجي و بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق ط٢، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣م، ٤ / ٦

(٣) الكشاف ٢/ ٨٩

(٤) المنصف،ابن جني، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ، ٣٠٧

التوجيه اللغوي:

وهذه القراءة على تشبيه الحرف الأصلي بالزائد، ومنه همز منائر ومصائب، وهما جمعان لمنارة ومصيبة والياء فيهما أصلية، ولو اتبعت فيهما القاعدة لقيل: مَناوِر، ومَصاوِب، بل إن سيبويه عندما غلط من قال مصائب، فإنه لا يعني بذلك أنه ارتكب الغلط في اللغة؛ بل يروي ذلك أنه ورد عن العربي وأنه لم يتبع القاعدة في عدم همز الأصلي ثم يبرر له بقوله: ولا يعني خطأ في اللغة، ويسبب له بثلاثة أسباب:

١- أن الأصل فيها ليس التحريك، فلم تنقلب الياء عن حرف متحرك كما هو في: قال وباع التي انقلبت عن: قول، وبيَع.

٢- ولأنها ميتة فلا تدخلها الحركة في أي حالة لها .

٣- ولأنها جاءت بعد ألف، فكان أدعى لتشبيهها بمثل: صحيفة وصحائف.(١)

وقال الفراء عن علة ذلك التشبيه، وأنه مبني على التوهم للشبه بينهما من أكثر من جانب:"وربما همزت العرب هَذَا وشبهه، يتوهمونَ أنها فعيلة لشبهها بوزنها فِي اللفظ وعدّة الحروف".(٢)

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٥٦

(٢) معاني القرآن، الفراء، تحقيق : أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية، مصر، ط١، ١/ ٣٧٣، الدر المصون ٥ / ٢٥٨ : ٢٥٩

٢- في قوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُنجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[١]، حيث قرئت(نُجِّى) بالجيم المشددة المكسورة [٢].

قول الزمخشري: قال الزمخشري بعد أن أورد القراءة محل اعتراضه وهي:(نُجِّى):"والنون لا تدغم في الجيم، ومن تمحل لصحته فجعله فُعِّلَ وقال نُجِّيَ النجاء المؤمنين، فأرسل الياء وأسنده إلى مصدره ونصب المؤمنين بالنجاء فمتعسف بارد التعسف" [٣]

صحة القراءة: قرأ بها ابن عامر براوييه: هشام وابن ذكوان، وقرأ بها شعبة عن عاصم .

وجه الاعتراض: يتجه الاعتراض إلى هذه القراءة من طريقين:

أولا: لأن الجيم مشددة على أن إحدى النونين من ننجي أدغمت فيها، والنون لا تدغم في الجيم .

ثانيا: أن (نجي) مبنية للمجهول، و(المؤمنين)بعدها منصوبة أو مجرورة فما العامل فيها هنا !!

التوجيه اللغوي:

علل أهل اللغة لهذا القراءة بتوجيهات متعددة؛ أبرزها أربعة:

---

(١) الأنبياء ٨٨

(٢) السبعة ٤٣٠، التيسير ١٥٥

(٣) الكشاف ٣/ ١٣٢

الأول: أن أصلها نُنَجّي، فحُذِفت النون الثانية لاستثقال توالي مثلين؛ وهذا كثير في اللغة، ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾(١)، وفي قوله تعالى: ﴿تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ (٢)، والأصل فيهما: تتذكرون، وتتظاهرون؛ فحذفت التاء الثانية في كلٍّ؛لاستثقال توالي المثلين.

ويرِدُ الاعتراض على هذا التوجيه من جهتين:

١- أن النون الثانية في(نُنَجّي) هي فاء الفعل، ولا يسوغ حذفها لاستثقال التوالي: ولا يُسلَّمُ بهذا؛ لأن حذف الحرف الأصلي للاستثقال ليس بدعا من القول في هذه المسألة؛ بل هو وارد فيها وفي غيرها، فقد اختلف العلماء في الحذف الذي وقع في مصدر الفعل أقام: إقامة واستقامة: هل هو في الألف الأولى، وهي الأصل أم في الألف الثانية، وهي الزائدة؟ حيث رأى الخليل وسيبويه أن الألف المحذوفة هي الزائدة، وهي نظيرة واو "مفعول" في: مقول ومخوف؛ إذ إنّ أصلهما: مقوول، ومخووف، ثم حذفت الواو الزائدة استثقالا .

ويرى أبو الحسن الأخفش أن عين المصدر هي المحذوفة، وعلته في ذلك من الوجاهة بمكان؛ حيث إن الألف التي حذفت وهي أصلية لم تخلّ بمعنى الفعل، ولكن الألف الزائدة في"إقامة" إنما زيدت لمعنى، وهو المد،

---

(١) الأنعام: ١٥٢

(٢) البقرة: ٨٥

فحذف ماليس لمعنى أولى من حذف ما جيء به لمعنى، وشبهوا ذلك بقولنا: هذا قاضٍ، ومررت بقاض فنحذف الياء وهي لام الكلمة، ولكنها ليست لمعنى، ونبقي التنوين الذي جاء لمعنى وهو الصرف(١).

٢- اختلاف الحركة بين النونين يجعل النطق بهما خفيفا، ولا يجد الناطق فيها من الثقل ما يجده في تتظاهرون، وتتذكرون؛ إذ إنّ حركة النون الأولى الضمة وحركة الثانية الفتحة(٢)، ولا يُسلَّمُ بهذا أيضا؛ لأن الثقل موجود مع تكرر الحرف في حال اتحاد الحركة وفي حال اختلافها.

التوجيه الثاني: أن (نُجِّي) فعل ماض مبني للمجهول، وسُكّنت لامه تخفيفاً، والتقدير: نُجِّيَ النَّجاءُ المؤمنين وهذا رأي الكوفيين والأخفش، واحتجوا له بقول وضاح اليماني:

إنّمـــا شِـــعْرِيَ ملـــح قـــد خُلْـــط بجُلْجُـــلانِ(٣)

فسكن اللام من خلط للتخفيف، واعترض عليه الزمخشري وغيره.

التوجيه الثالث: أنَّ الأصلَ: نُنَجِّي كقراءة أكثر القراء، ولكن النون الثانية (المفتوحة) قُلِبَتْ جيماً، ثم سكنت ثم أدغمت في الجيم التي بعدها؛

(١) المنصف، ابن جني، دار إحياء التراث القديم، ط١ ١٣٧٣هـ، ٢٨٧: ٢٩٢

(٢) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، الحلبي وشركاه، ٢ / ٩٢٥

(٣) تهذيب اللغة، الأزهري، محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ٢٦٣/١٠

ليكون إدغام متماثلين أو إدغام متقاربين، وهذه العلاقة لا تتحقق بين النون والجيم فلا مكان للإدغام هنا.(١)

التوجيه الرابع: وهو بعيد كسابقه؛ حيث رأى أصحابه أن الفعل الماضي أسند لضمير المصدر: (نُجِّي) النَّجاءُ غير أن العامل في(المؤمنين) هو فعل مقدر.(٢)

٣- في قوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ﴾ (٣)؛ حيث قرئ (وأرْنا)، بسكون الراء في هذا الموضع، وحيثما تكررت في القرآن الكريم(٤).

قول الزمخشري: قال عنها الزمخشري:"وقد استرذلت " ثم علل ذلك بأن الكسرة على الراء هي دليل على الهمزة الساقطة من الفعل(أرئنا)، وحذفها هنا إجحاف .(٥)

(١) الدر المصون ٨ / ١٩٢:١٩١
(٢) السابق
(٣) البقرة ١٢٨
(٤) التيسير ٧٦، النشر ٢/ ٢٢٢
(٥) الكشاف ١ /١٨٨

صحة القراءة: هي قراءة عبدالله بن كثير المكي، وقراءته متواترة حيث إنه ثاني القراء السبعة، ووافقه في تسكين الراء من(أرنا) ابنُ عامر، وأبو بكر(شعبة) عن عاصم في سورة فصلت؛ من قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾ [1]، واختُلِف عن أبي عمرو؛ فروى أبوشعيب السوسي عنه الموافقةَ لابنِ كثير في المواضع جميعها[2].

وجه الاعتراض: أن كسر الراءِ دليل على الهمزة المحذوفة من الفعل أرئنا، فالفعل رأى يرأى أرء، وفيه نقل، والنقل هو نقل حركة الهمزة على الحرف الساكن قبلها، ثم حذف الهمزة ليصبح الفعلُ يرأى يرى ويكون الفعلُ أرء أرِ، وتأخذ الراء في المضارع فتحة الهمزة، وتأخذ الراء في الأمر كسرة الهمزة [3]، فإذا حذفت الكسرة بتسكين الراء فإن الدلالة على الهمزة المحذوفة بالنقل حذفت فلا دلالة على الهمز المحذوف، وهذا سبب اعتراض الزمخشري، وسبب وسمهم لهذه القراءة ب"المسترذلة".

---

(١) فصلت ٢٩

(٢) التيسير ١٩٣

(٣) المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، د. محمد الشاطر، مطبعة المدني،ط١، ١٤٠٥ هـ،٢/ ٨٧٩، سر صناعة الإعراب،بن جني،دار الكتب العلمية بيروت،لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م ١/ ٩٠، المحتسب ١ / ١٢٨، شرح التصريف، الثمانيني، د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩هـ، ١ / ٤٠١، شرح التصريح،خالد الأزهري، دارالكتب العلمية،بيروت، لبنان،ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م ، ٢/ ٦٠٥

التوجيه اللغوي:

وعلة الإِسكان هي التخفيف، وهي على تشبيه لمنفصل بالمتصل، أي تتشبيه الحرف المتصل بما بعده بالمنفصل الذي يسوغ الوقوف عليه، وقد ورد من ذلك عن العرب أمثلة كثيرة كقولهم:فَخْذ: بتسكين الخاء، وأصلها التحريك بالكسر:فَخِذ، كقولهم: كتْف: بتسكين التاء، وأصلها التحريك بالكسر: كَتِف.

وقد حكى سيبويه:

رُحْتِ وفي رجْلَيْكِ ما فيهما وقد بَدَا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ

بإسكان النون من (هنك) (١)

ومنه قول امرئ القيس:

فَاليَوْمَ أشربْ غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْماً مِنَ اللهِ ولا وَاغِلِ (٢)

حيث سكّن الباء من الفعل:أشرب؛ دون عامل للجزم.

ومنه قول أبي نُخيلة:

إذا اعوججنَ قلتُ صاحبْ قوِّمِ بالدَّوْ أمثالَ السَّفينِ العوَّمِ (٣)

---

(١) الكتاب : ٤/ ٢٠٣

(٢) ديوان امرئ القيس، تحقيق :عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة،بيروت،ط٢، ١٤٢٥ هـ، ١ / ١٤١، وهو في الديوان

فَاليَوْمَ أُسْقَى (أشربْ) غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إثْماً مِنَ اللهِ وَلا وَاغِلِ

(٣) شرح أبيات الكتاب، السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٤ هـ، ٢ /٣٤١

فقد سكن الباء من (صاحب) وليس هذا موضع تسكين، وحتى إن قلنا بحذف ياء المتكلم، وأن الأصل فيه صاحبي[١]، فإن الأصل أن تبقى الكسرة للدلالة على الياء المحذوفة، وقد علل الفراء والأخفش ذلك التسكين بأنه لقطع الحركات قبل الباء وبعدها [٢]، وقال ابن جني: إن التسكين هنا اضطرارا [٣].

ومنه قول جرير:

سرُّوا بني العمِّ فالأهوازُ منزلكمْ ونَهْرُ تِيرَى فَلَمْ تَعْرِفْكُمُ العربُ[٤]

فسكن الفاء من الفعل: تعرفْكم دون عامل للجزم والأصل فيه تعرفُكم بالضم؛ حيث لم يسبق بناصب ولاجازم.

ومع كل هذه الشواهد، فقد جاء النص في الشعر العربي بالإسكان في هذا الفعل تحديدا، إذ ورد في قول الشاعر:

أَرْنَا إداوةَ عبْدِ اللهِ نَمْلَؤُهَا من ماءِ زمزمَ إن القومَ قد ظَمِئُوا

فأصل(أَرْنَا) أرِنا بالكسر، وأصل أرِنا مكسورة الراء: أَرْءِنا، براء ساكنة وهمزة مكسورة بعدها؛ ثم نُقِلَتْ كسرة الهمزة إلى الراء الساكنة قبلها وحذفت الهمزة، ثم سكنت الراء.[٥]

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٠٣

(٢) معاني القرآن للفرّاء: ٢/ ٣٧١ ، معاني القرآن للاخفش: ١/ ٩٤

(٣) الخصائص ٢/ ٣١٩

(٤) ديوان جرير، تحقيق : محمد إسماعيل الصاوي،مطبعة الصاوي، القاهرة، ٤٨

(٥) الدر المصون ٢/ ١١٨ : ١١٩

فاجتمع لدينا في الشواهد السابقة علتان كل واحدة منهما كفيلة بهذا التوجيه، وهما:

١- تشبيه المنفصل بالمتصل .

٢- قطع توالي الحركات .

وكلتاهما تقومان على التخفيف، وتشترك معهما علة الاضطرار لما ورد في الشعر.

المطلب الثالث

نماذج من التوجيه الصوتي عند الزمخشري

١- في قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [١]، حيث روي عن أبي عمرو بجزم (يغفر) و(يعذب) وبإدغام الراء من (يغفر) في اللام من (لمن)[٢].

قول الزمخشري: أورد الزمخشري قراءة الجزم في قوله تعالى:"فيغفرْ"و"يعذبْ"، ثم خطأ من أدغم الراء من يغفر في اللام من لمن ووصفه بأنه: "لاحن مخطئ خطأ فاحشا"، وأن من رواه عن أبي عمرو قد أخطأ مرّتين، فالأولى: أنه يلحن، والثانية أن ينسب اللحن لأبي عمرو وهو أعلم الناس بالعربية، ورأى أن السبب في هذه الرواية قلة ضبط الرواة، ورأى أن سبب قلة ضبطهم هو قلة درايتهم وقلة بضاعتهم من علم النحو.[٣]

صحة القراءة: رويت هذه القراءة عن أبي عمرو البصري، ومن رواته يحيى اليزيدي النحوي الذي كان ينازع الكسائي رئاسته على النحو

(١) البقرة ٢٨٤

(٢) النشر ٢ / ١٣، حجة القراءات ١٥٢

(٣) الكشاف ١/ ٣٣٠

الكوفي[١]، ثم أبو عُمَرَ الدوري راوي أبي عمرو والكسائي، وأبو شعيب السوسي راوي أبي عمرو.

وجه الاعتراض: أن الراء لا تدغم في اللام؛ لأن الراء تتسم بالتكرار وهي صفة قوية تحول دون إدغامها في غيرها، والأقوى لايدغم في الأضعف، وهو مذهب الخليل وسيبويه وغيرهم .[٢]

التوجيه اللغوي:

وأجاز ذلك الفراء والكسائي والرؤاسي؛ فإن قيل: إنما أجازه علماء الكوفيين، فهذايعقوب الحضرمي الذي قال عنه الزبيدي: "من أهل بيت العلم بالقرآن، والعربية، وكلام العرب، والرواية الكثيرة للحروف، والفقه. وكان أقرأ القراء"، وعده بعد الخليل ويونس بن حبيب، في الطبقة الخامسة من طبقات البصريين[٣]، ويعقوب يجيز هذا الإدغام أيضا ولا يرى فيه خطأ، ولنا أيضا أن ننظر في هذه القراءة التي نحتج لها فهي قراءة رأس البصريين أبي عمرو، وقد ورد عن أبي عمرو أنه يدغم الراء في اللام، وهما متحركتان، وما قبلهما متحرك، وهو ما يسمى بالإدغام الكبير؛ كما هو في قوله تعالى: ﴿ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا﴾[٤]، وقوله:

---

(١) السبعة في القراءات،بن مجاهد، تحقيق :شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ، ٨٥، الدر المصون ٢ / ٦٩١

(٢) الدر المصون ٢ / ٦٩٠

(٣) طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢،دار المعارف، ٥٤

(٤) الحج ٥

﴿وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ﴾[1]،وعنه أنه يدغم الراء في اللام، وما قبلها ساكن وهي في حالة الضم أو في حالة الكسر؛ كقوله تعالى: ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ لَهُمۡ فِيهَا مَا يَشَآءُونَۚ﴾ [2]، في (الأنهار لهم)و كقوله تعالى: ﴿وَتَغۡشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ ۝٥٠ لِيَجۡزِيَ﴾ [3]، في(النَّارُ لِيَجْزِيَ) وأما في حالة الفتح فإنه لا يدغمها في اللام؛ كما هو في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِي ٱشۡتَرَىٰهُ مِن مِّصۡرَ لِٱمۡرَأَتِهِۦٓ﴾[4]، في (مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ) وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ﴾[5] في:(الْأَبْرارَ لَفِي)، وفي الأفعال كقوله تعالى: ﴿يَرۡجُونَ تِجَٰرَةٗ لَّن تَبُورَ ۝٢٩ لِيُوَفِّيَهُمۡ﴾[6]، في (تَبُورَ لِيُوَفِّيَهُمْ)، وقد يكون ذلك للثقل الوارد في الضم والكسر فإن التخفيف به أولى، وأما مع الفتح فليست بالثقل الذي يلجأ إلى الإدغام للتخفيف منه في السماء أو الأفعال.

(١) النساء ٦٤
(٢) النحل ٣١
(٣) إبراهيم ٥٠ : ٥١
(٤) يوسف ٢١
(٥) الانفطار ١٣
(٦) فاطر ٢٩ : ٣٠

وأما الحالة التي نحن بصددها، فهي إدغام الراء ساكنة في اللام التي بعدها مفتوحة؛ فلا خلاف فيه عن أبي عمرو، وقد أجازه جمع من علماء اللغة والقراءات .

وذكر أبو حيان في التكميل لشرح التسهيل، وفي البحر المحيط أن لهذا الإدغام وجها من القياس، أي أنه لم يبن على السماع فحسب؛ بل إن القياس يعضده ويقويه(١)، وأما من الجهة التي احتج بها الزمخشري على القراءة، وأن الراء بتكريرها لا يمكن أن تدغم في اللام؛ لأنها أقوى منها، والقوي لا يدغم في الضعيف، فهذا كلام مجانف للنقل والعقل، فقد خالف بقوله هذا الرواية الصحيحة، كما خالف القياس والعقل؛ إذ عند النظر في الراء المدغمة فإنها تدغم إدغاما كاملا في اللام التي بعدها؛ فلا يبقى منها ما يثقل على اللسان في النطق لنحتج بثقلها، وإنما كان الثقل لو كانت مخفاة فيها؛ فيذهب بعضها ويبقى الآخر فيكون الثقل في النطق ... والله أعلم .

٢- في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ ﴾(٢)؛ بالإتباع في حركة التاء المربوطة من (للملائكة)؛ حيث أتبعت للضم في الجيم من (اسجدوا) ولم يعتد بالفاصل الساكن (السين) (٣).

(١) البحر المحيط ٢/ ٧٥٣ :٧٥٥

(٢) البقرة: ٣٤

(٣) النشر ٢/ ٢١٠، ٢٦٧ ، ٣٠٨ ، ٣١١، ٣٢٢

قول الزمخشري: قال الزمخشري في هذه القراءة: لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلا في لغة ضعيفة، كقولهم:(الْحَمْدِ لِلَّهِ).[١]

صحة القراءة: قرأ بها أبو جعفر وهو يزيد بن القعقاع أحد القراء العشرة، قرأ القرآن على عبد الله بن عياش، وقيل: قرأه على أبي هريرة وابن عباس –رضي الله عنهما– فهو عالي السند موثوق الرواية[٢]، وقد قرأ بها في سورة البقرة، وفي الأعراف ١١، وفي الإسراء ٦١، وفي الكهف ٥٠، وفي طه ١١٦.

وجه الاعتراض: أخذ ذلك على أبي جعفر ومن تبعه في هذه القراءة؛ لأن الكسرة في آخر كلمة الملائكة هي حركة إعراب فموقعها هو الجر بحرف الجر، ولا تبدل حركة الإعراب للإتباع للضمة التي تليها، لأن حركة الإعراب إنما جاءت لمعنى فلا يجوز أن تغير للإتباع[٣]، كما أن الإتباع يكون لسبب كمنع التقاء الساكنين ولكنه لا يكون إتباعا لما بعدها،

(١) الكشاف ١/ ١٢٧

(٢) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي،دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧ هـ، ٤٠

(٣) الكشاف ١/ ١٢٧

وكما أن حركة الإعراب لا تسكن اختيارا فإنها لا تغير إتباعا(١)، وخطأه الزجاج أيضا، وقال إن هذا مبني على التوهم(٢).

التوجيه اللغوي:

لم يسَلَّم للزمخشري ومن معه بالاعتراض على هذه القراءة، واتهامها بالضعف من الجهة اللغوية، ولا من جهة الإسناد، فأما من جهة اللغة فقد عُلِّلَتْ بأوجهٍ عدة، أبرزها:

١- إنها من باب إجراء الوصل مجرى الوقف؛ فقد نوى الوقف على التاء المتحركة بالكسر في آخر كلمة (الملائكة)، فحركها بالضم لمنع التقاء الساكنين المتولد عن التقاء التاء في آخر (الملائكة) مع السين في أول (اسجدوا)؛ إذ الهمزة همزة وصل تسقط في الدرج، واختار الضم هنا إتباعا لحركة الجيم.

ومن شواهده في اللغة: أن امرأة رأت رجلا مع نساء فقالت لهن: أفي سوءةَ انتنّه .

فحركت (سوءةَ) بالفتح، مع أن حقها أن تحرك بالكسر (سوءةِ) لأنها مجرورة بحرف الجر (في)، وعلة ذلك أنها نوت الوقف على كلمة:سوْءة؛ فسكنت التاء المربوطة في آخرها، ثم نقلت إليها حركة الهمزة بعدها وهي الفتحة، لتكون أجرت الوصل مجرى الوقف، وتصبح

(١) الحجة لأبي علي الفارسي ١ / ٦٥

(٢) معاني القرآن، الزجاج، تحقيق : عبدالجليل شلبي، ط١، ١٤٠٨، ١/ ١١٢:١١١

الجملة: أفي سوءةَ أنتنّه، فتكون حركة الفتح على التاء المربوطة هي حركة منع التقاء ساكنين وليست حركة إعراب [١].

٢- إن حركة الإعراب غُيِّرَت للإتباع، وقال فيها ابن جني:"وعليها قراءة أهل البادية (الحمدِ لِلَّه)"[٢]؛ بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام التي بعدها، وأصل حركتها الضم: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[٣]، وعللوا عدم الاعتداد بحرف السين الساكنة بين التاء المربوطة من (الملائكة) وبين الجيم من(اسْجدوا)؛ بأنه فاصل غير حصين؛ أي أنه لا يمنع الإتباع لحركة ما بعدها في هذه الحالة.[٤]

٣- أنها حذفت استثقالا إجراء للحركة اللازمة مجرى الحركة العارضة التي تغير للإتباع، وهي لغة صحيحة ثابتة عن العرب؛ فهي لغة أزد شنوءة .[٥]

---

(١) شرح طيبة النشر للنويري ٢/ ١٥١، الدر المصون ١ / ٢٧٢ : ٢٧٣

(٢) المحتسب ١ / ٧١

(٣) الفاتحة ٢

(٤) الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر،محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ، ٢/ ٢٤

(٥) شرح طيبة النشر للنويري ٢/ ١٥١ : ١٥٢، شرح طيبة النشر، ابن الجزري، ١٧١ القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ط١، ١٤٠٤ هـ، ١/ ١٠٣: ١٠٤

ومن جميع ما سبق نلحظ أن لغة الإتباع لغة عربية صحيحة، وأنّ لها من العلل اللغوية الصوتية ما يدعمها، وما يدرء عنها الشك والتضعيف في اللغة عموما، بله في القراءات القرآنية الثابتة بالنقل الصحيح .

٣- في قوله تعالى: ﴿ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ﴾[١]، حيث قرئت بكسر الياء من: (بمصرخيِّ)[٢].

قول الزمخشري:

أورد الزمخشري قراءة الكسر في ياء (بمصرخيِّ)، ثم قال:" وهي ضعيفة "، وضعف البيت الذي استشهدوا به لهذه القراءة بقوله:"واستشهدوا لها ببيت مجهول "، والبيت الذي يقصده هو قول الشاعر:

قَالَتْ لَهُ مَا أُنتَ بِالْمَرْضِيِّ قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَافِيِّ[٣]

صحة القراءة: هي قراءة حمزة بن حبيب الزيات، أحد السبعة متواتري القراءة .

وجه الاعتراض: أن ياءات الإضافة تكون دائما مفتوحة؛ فكيف ساغ له كسرها هنا؛ لاسيما أنها مسبوقة بياء ساكنة؛ فيكون الكسر فيها أثقل منه في غيرها.

---

(١) إبراهيم ٢٢

(٢) حجة القراءات ٣٧٧ ، التيسير ١٣٤، ٢/ ٢٩٨

(٣) الكشاف ٢/ ٥٥١

التوجيه اللغوي:

ووجهت هذه القراءة بتوجيهات عدة كما يلي:

التوجيه الأول: إنَّ الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو التحريك بالكسر، وياء الجر هنا ساكنة، وياء المتكلمِ بعدها أصلُها السكون، فحركت الياء الثانية بالكسر لمنع التقاء ساكنين.(١)

وأجاز الفراء الكسر في: مصرخيِّ، لجواز الكسر في مُذُ اليومِ، ومُذِ اليوم، بقوله: "والخفضُ جائزٌ، فكذلك الياءُ من (مُصْرِخيِّ).(٢)

التوجيه الثاني: إن ياء المتكلم شبيهة بهاء الضمير؛ لأنهما ضميران كل منهما على حرف واحد، وبما أن هاء الضمير تتصل بالواو إذا كانت مضمومةً (عليهو)، وتتصل بياءٍ إذا كانت مكسورة (عليهي) كما هو في قراءة ابن كثير(٣)، وكما يتفق معه قراء آخرون في حالات أو مواضع بعينها؛ كما هو عند حفص عن عاصم في كلمة (فيه) من قوله تعالى: ﴿وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾(٤)؛ إذ وصل فيه بياء لفظية لتكون (فيهي) نطقا(٥)، فتكسر هاء الضمير بعد الكسرة والياء الساكنة، وعلى هذا الشبه

(١) الدر المصون ٧ / ٨٨

(٢) معاني القرآن، الفراء، ٢/ ٧٦

(٣) تحبير التيسير،ابن الجزري، تحقيق د .محمد مفلح القضـــاة، دار الفرقـــان – الأردن، عمان ط١، ١٤٢١هـــ، ٢٠٦

(٤) الفرقان ٦٩

(٥) تحبير التيسير ٤٨٦

فإن الضمير: ياء المتكلم تكسر بعد ياء الإعراب كما كسرت الهاء في عليه، ويعزز ذلك ما ورد عن قبيلة بني يربوعٍ: أنهم يشبعون هذه الكسرة لتكون ياء[١]؛ غير أن القراءة التي معنا اكتفت بالكسر للضمير دون إشباع الكسر؛ ليتولد منه ياء، فقد ورد عن بني يربوع زيادة الياء بعد ياء الضمير، وعليها قول الشاعر:

مـاضٍ إذا مـا هَـمَّ بالمُضِـيِّ قـال لهـا: هـل لـكِ يا تـا فِـيِّ

وأورده الزمخشري:

قـال لهـا: هـل لـكِ يا تـا فِـيِّ قالت له: مـا أنت بالمَرْضِـيِّ

وقال عنه: إنه بيت مجهول .

قال أبو عليّ: نقلا عن الفراء: "زعم القاسم بن معن أنه صوابٌ، وكان ثقةً بصيرا "[٢]

وهذا البيت ليس مجهولا كما ذكر الزمخشري؛ بل هو للأغلبِ العجليّ، وأولُ هذا الرجز:

أقبـل في ثَـوْبٍ مَعـافِرِيِّ عند اختلاط الليلِ والعَشـيِّ

والأغلب العجلي شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، عده ابن سلام الجمحي في الطبقة التاسعة، وهو أول من رجز، توفي سنة ٢١هـ.[٣]

---

(١) الحجة ٥ / ٢٩

(٢) السابق

(٣) طبقات فحول الشعراء،محمد بن سلّام تحقيق: محمود شاكر، دار المدني، جدة، ٢/ ٧٣٧،الأعلام، خير الدين الزركلي، دارالعلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م، ١/ ٣٣٥

وقال عنها أبو شامة: "وهي لغةٌ باقيةٌ في أفواهِ كثيرٍ من الناس فيقولون: ما فِيِّ أفعلُ؛ بكسر الياء"(١).

فيتطابق في هذا التوجيه الشبه بينها وبين الهاء، وأورد أبو علي الشبه بين هذه الياء وبين كاف الضمير أيضا؛ حيث لحقتها الزيادة فيقال:" أَعْطَيْتُكاه" و" أَعْطَيْتُكِيْه "، وأسند رواية الزيادة في الكاف إلى سيبويه(٢)، وقد أوردها سيبويه في كتابه في سياق الاستدلال على صحة الزيادة بعد الضمير الهاء، كما صحت الزيادة بعد الضمير الكاف، فالحكم بالزيادة يجوز بعد الكاف كما صح بعد الهاء، واستدل عليه بقولهم: أعطيكها، وأعطيكيه، وأعطيكاه، وأعطيكاها (٣) .

وهنا تتضح قوة الحجة أكثر؛ فكما استدل بالزيادة بعد الكاف لصحة الزيادة بعد الياء، فبهما معا يستدل لصحة الزيادة بعد ياء الضمير ... والله أعلم

التوجيهُ الثالث: إن الياء كسرت للإتباع بكسرة الهمزة من(إني) التي بعدها في الآية: ﴿ بِهِۦٓ إِنِّي ﴾، وهوشبيه بقراءة: (الحمدِ لله) بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام بعدها.

وهذا إتباع بين كلمتين؛ فأتبع حركة آخر حرف في الكلمة الأولى، وهي الفتحة على ياء الإضافة، لحركة أول حرف في الكلمة الثانية، وهي كسرة همزة إني، وقد جاء عن العرب منه في كلمة واحدة أيضا مثل قولهم: بِعِير، وصِغِير، وضِئِيل، وشِعِير، وشِهِيد، بكسر الحرف الأول

(١) إبراز المعاني، أبو شامة، دار الكتب العلمية، ٥٥١

(٢) الحجة لأبي علي، ٥ / ٢٩

(٣) الكتاب: ٤/ ٢٠٠

إتباعا لكسرة الحرف الذي يليه، وهي قاعدة العين الحلقية؛ حيث تتبعها الفاء في حركتها.(١)

التوجيه الرابع: إنَّ سبب استثقال الكسرة على الياء أنها حرف علة ضعيف بعلته؛ فلما أدغمت فيها ياء الإعراب التي قبلها قويت؛ فأشبهت بتلك القوة الحروف الصحيحة؛ حيث إن الأصل بمصرخين ثم حذفت النون للإضافة، بمصرخيْي، وأدغمت ياء الإعراب في ياء الضمير بمصرخيّ، ثم قبلت الياء المشددة الكسر؛ لما قويت بالإدغام؛ لتصبح: (بمصرخيِّ) .(٢)

ويضاف إلى هذه الحجج القوية حجة أخرى، وهي السماع عن العرب؛ حيث وردت على أنها لغةٌ من لغات العرب؛ فهي لغة بني يَرْبوع، وأجازها كثير من علماء اللغة؛كأبي عمروٍ البصري وغيره عندما سئل عنها؛ كما نقل ذلك عنه الفراء، فلا يمكن بعد هذا كله أن ينتقص منها من جهة اللغة العربية، وأن ترمى بالضعف أو بالتوهم(٣).

---

(١) شرح التسهيل، ٣ / ٦

(٢) الدر المصون ٧ / ٩٤

(٣) مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، الكرماني، تحقيق: عبد الكريم مدلج ، دار ابن حزم، لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ، ٢٣١ إبراز المعاني، ٥٥٠ : ٥٥١

المطلب الرابع

نماذج من التوجيه الدلالي عند الزمخشري

وقد سبق في تعريف التوجيه الدلالي: أنه ما بني على اختلاف الدلالة بين القراءة الأولى والثانية [١]، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾[٢]، حيث قرئت (اصطفى) بهمزة وصل، تنطق في الابتداء وتسقط في الدرج، وتنطق مكسورة على قاعدة همزة الوصل: (اِصطفى)[٣].

قول الزمخشري: قال الزمخشري: وقد قرأ بها حمزة والأعمش رضى الله عنهما، وهذه القراءة- وإن كان هذا محملها- فهي ضعيفة، والمحمل الذي يقصده: أنها حملت على الإثبات وأنه كلام الكفرة، وهو بدل من قولهم (ولد الله)، حيث إن سياق الآيات: ﴿ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾، فكأنهم يقولون: (ولد الله)، ثم يقولون: (اصطفى البنات على البنين)، فيقول الزمخشري: وإن كان هذا توجيه القراءة بكسر الهمزة عندهم، فإنه توجيه ضعيف [٤] .

---

(١) سبق ص (١٦)

(٢) الصافات ١٥٣

(٣) حجة القراءات ٦١٢، النشر ٢/ ٣٦٠

(٤) الكشاف ٤/ ٦٤

صحة القراءة: قراءة أبي جعفر، وهو من قراء القراءات العشر المتواترة .

وجه الاعتراض: لأن الدلالة متعارضة حينئذ؛ حيث إن سياق الآيات يورد النفي قبل قوله تعالى: ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾ وهو في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾، ويورد النفي بعدها، وهو قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾، ولا يكون الإثبات بين نفيين، ومرد تضعيفه لها أنه يرى أن أسلوب القرآن الكريم لا يحتمل ذلك، وقد وصف من قرأها كذلك بأنه" أوقعها دخيلة بين نسيبين "(١)، أي أن الإثبات باعتبار الهمزة في (اصطفى) همز وصل وقع بين نفيين .

التوجيه اللغوي:

وجاء في توجيه هذه القراءة توجيهان لغويان:

التوجيه الأول: أنها على نية الاستفهام، وحذفت أداة الاستفهام للعلم بها، وهو كثير في اللغة، ومنه قول عمر بن ربيعة:

ثم قالُوا: تُحِبُّها قلتُ بَهْراً عددَ الرَّمْلِ والحَصَى والترابِ

أي: أتُحبها؟ (٢)، وعلى هذا التوجيه فإن هذا المثال لا يدخل معنا في هذا المطلب إذ اتحدت الدلالتان بين القراءتين؛ فكلاهما مبني على الاستفهام، غير أنه ظهر في الأولى، ونوي في الثانية .

---

(١) الكشاف ٤/ ٦٤

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٩/ ٣٣٣ – ٣٣٤

التوجيه الثاني: أنها بدل من قوله تعالى: ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾، وهي التي عارضها الزمخشري وعدها: من الإتيان بدخيل بين نسيبين، قال أبو حيان الأندلسي منكرا لاعتراض الزمخشري: "بل هي دخيلة بين سببين "

فهي مناسبة تماما بعد قوله تعالى: ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾، وأما الجملة في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ فهي جملة معترضة لتأكيد كذب الكفار في هذا الادعاء، وأما الجملة في قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ التي بعدها؛ فهي استفهام توبيخي لتقريعهم، وإفحامهم بسؤالهم عن الحجة والبرهان على مقولتهم الشنيعة.(١)

(١) البحر المحيط ٩/ ١٢٧

المبحث الثاني

منهج البيضاوي في أنوار التنزيل في التوجيه اللغوي للقراءات

وفي هذا المبحث سأستعرض الآيات التي ورد فيها الخلاف سابقا بفروعها المختلفة في التوجيه النحوي والصرفي والصوت والدلالي؛ للنظر في مدى الاختلاف والاتفاق بين البيضاوي والزمخشري في التعاطي مع القراءات التي تخالف قواعد بعض أهل اللغة، والتأكد من صحة الرأي القائل بأن البيضاوي اتبع الزمخشري في تفسيره؛ لكنه خالفه في منهجه في تصويب أو تخطئة القراءات .

المطلب الأول

نماذج من التوجيه النحوي عند البيضاوي

١- في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ﴾ (١)

رأي البيضاوي:

أورد البيضاوي قراءة حمزة بجر الأرحام عطفا على الضمير في به، ثم قال عن هذا الرأي: وهو "ضعيف"، ويمكن أن يكون قوله ذلك وصفا للعطف من جهة الحكم النحوي، وقد يكون وصفا للوجه الذي قرأ به الإمام حمزة، وأيا كان مقصده، فقد اتبع رأي الزمخشري في ذلك، وضعف هذه القراءة كما ضعفها الزمخشري في الكشاف.

ثم بين وجه الضعف الذي ذكر، وهو أن العطف على الضمير المجرور لا يصح لأنه كبعض الكلمة(٢)، ويقصد بذلك أنه عطف على الضمير المتصل: الهاء في (تساءلون به)، وهو بعض الكلمة؛ إذا عددنا (به) كلمة واحدة، ولم يفصّل في هذه المسألة لأنه ذكرها سابقا؛ في سورة البقرة: في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾(٣)، حيث أورد الأسباب المحتملة لجرّ قوله تعالى: (والمسجدِ)، ومنها أنه مجرور لأنه

---

(١) النساء ١

(٢) تفسير البيضاوي ٢/ ٥٨

(٣) البقرة ٢١٧

معطوف على الهاء في (به) ثم رده بأن العطف على الضمير إنما يكون بإعادة الجار، وكأنه يكرر رأيه النحوي هنا في عدم جواز العطف على الضمير دون تكرار العامل، ولكنه يرد به القراءة هنا.(١)

٢- في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ﴾(٢)

رأي البيضاوي:

١- أورد البيضاوي قراءة ابن عامر: ببناء (زين) للمجهول، ورفع (قتل)، ونصب (أولادهم) على المفعولية، وجر (شركائهم) بإضافة (قتل) إليها؛ لتكون الآية كما يلي: (وَكَذلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهَمْ شُرَكائهمْ)، ولم يتوقف عندها كثيرا، بل اكتفى بتضعيفها، وذكر أنها معدودة في ضرورات الشع؛ كما هي في قول الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القلوصِ أَبِي مَزَادَه (٣)

(١) تفسير البيضاوي ١ / ١٣٧

(٢) الأنعام ١٣٧

(٣) تفسير البيضاوي ٢/ ١٨٤

المطلب الثاني

نماذج من التوجيه الصرفي عند البيضاوي

١- في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾[١]

رأي البيضاوي:

أورد البيضاوي قراءة الهمز (معائش)، ولم ينكرها غير أنه بين الوجه اللغوي لها بأنه تشبيه لها بما كانت الياء فيه زائدة كصحائف[٢]، وأعاد ذكر العلة ذاتها في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ﴾[٣]، غير أنه شبهها هناك بشمائل[٤]، وكلاهما من الباب نفسه؛ لأن حرف المد فيهما زائد فيسوغ فيهما الهمز.[٥]

٢- في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾[٦]

رأي البيضاوي:

أورد البيضاوي قراءة ابن عامر وشعبة عن عاصم بتشديد الجيم من (نجِّيَ)، ثم ذكر توجيهين هما:

---

(١) الأعراف ١٠

(٢) تفسير البيضاوي ٣/ ٦

(٣) الحجر ٢٠

(٤) تفسير البيضاوي ٣ / ٢٠٨

(٥) الكتاب ٤ / ٣٥٦

(٦) الأنبياء ٢٢

١- إن أصلها: نُنَجِّي ثم حذفت النون الثانية كما حذفت التاء الثانية في ﴿تَظَاهَرُونَ﴾[١]، ورد من أنكر حذف النون الثانية؛ بأنها فاء الفعل، بأن حذف فاء الفعل هنا أولى من حذف نون المضارعة؛ لأن نون المضارعة لمعنى فيحذف المعنى بحذفها، بينما فاء الفعل لا يحذف بحذفها معنى مستقل.

٢- والتوجيه الثاني أنه فعل ماض مبني للمجهول أسند إلى ضمير المصدر، ولكن عليه هنا أن يجيب عن تساؤلين:

أولا: لماذا سكن آخره والفعل الماضي في هذه الحالة مبني على الفتحة الظاهرة على آخره؟ .

ورد على هذا التساؤل بأنه سكن تخفيفا.

ثانيا: كيف يسند إلى ضمير المصدر، والمفعول مذكور وهو في قوله: (المؤمنين)؟ وقد ترك هذا التساؤل دون إجابة؛ مما يعني عدم اعتماده لصحة هذا التوجيه.[٢]

٣- في قوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ﴾[٣]، ووصف القراءة بتسكين الراء في (أرنا) بالإجحاف؛ بعد أن أوضح العلة فيها بقوله:" قياساً على فخذ في فخذ"، وعلل الإجحاف بأن الكسرة دليل على الهمزة المحذوفة من الأصل؛ إذ الأصل فيها أرئنا .[٤]

---

(١) البقرة: ٨٥

(٢) تفسير البيضاوي ٤/ ٥٩

(٣) البقرة ١٢٨

(٤) تفسير البيضاوي ١ / ١٠٦

المطلب الثالث

نماذج من التوجيه الصوتي عند البيضاوي

١- ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾(١)

رأي البيضاوي:

أورد البيضاوي القراءات في الآية السابقة، ثم حكم باللحن على من قرأ بإدغام الراء في اللام، وعلل ذلك بأن الراء يمتنع إدغامها إلا في راء مثلها.(٢)

٢- في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ ﴾(٣)

رأي البيضاوي:

لم يورد القراءة بضم التاء من الملائكة، وقد تتبعت المواضع في سورة البقرة والأعراف والإسراء والكهف وطه فلم يعرض لها أبدا، وبالتالي فإنه لم يوجهها .(٤)

٣- في قوله تعالى: ﴿ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ﴾(٥)

أورد البيضاوي قراءة حمزة بالكسر في الياء، وذكر العلل التالية:

---

(١) البقرة ٢٨٤

(٢) تفسير البيضاوي ١/ ١٦٦

(٣) البقرة: ٣٤

(٤) تفسير البيضاوي ١/ ٧٠ ، ٣/ ٦ – ٢٦٠ – ٢٨٤ ، ٤/ ٤٠

(٥) إبراهيم ٢٢

– أنه على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين بكسر الساكن الأول، وبين أن الكسر على هذا مرفوض لما فيه من اجتماع ياءين وثلاث كسرات، فإنها إذا لم تكسر الياء وقبلها ألف فحري بها ألا تكسر وقبلها ياء.

– أنه على لغة عند العرب: بزيادة ياء بعد ياء الإضافة؛كما زيدت بعد الهاء والكاف من قولهم: ضربته، وأعطيتكه.(١)

(١) تفسير البيضاوي ٣/ ١٩٧

المطلب الرابع

نماذج من التوجيه الدلالي عند البيضاوي

في قوله تعالى: ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾[1]

رأي البيضاوي:

أورد القراءة بكسر الهمزة عن نافع بحذف همزة الاستفهام، ثم أورد على ذلك توجيهين لغويين:

١- أنه على الاستفهام لكن الاستفهام مقدر، وليس ظاهرا، وساغ حذفه لدلالة (أم) التي جاءت بعده عليه، في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾[2]، فحذف حرف الاستفهام لدلالة أم بعدها عليها .

٢- لأن الجملة مثبتة، وأورد على ذلك توجيهين:

الأول: إن تقدير الكلام: (إنهم لكاذبون) في قوله: (اصطفى البنات على البنين).

والثاني: على أنه بدل من قوله تعالى في الآية التي قبلها: ﴿ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾[3]، فيجتمع لدينا في ذلك ثلاثة أقوال: اثنان بالإثبات، وواحد بالاستفهام، وقد أوردها دون ترجيح بينها. [4]

---

(١) الصافات ١٥٣

(٢) الصافات ١٥٦

(٣) الصافات ١٥٢

(٤) تفسير البيضاوي ٥/ ١٩

المبحث الثالث

المقارنة

وفي هذا المبحث سأعقد المقارنة بين آراء الزمخشري في الكشاف، وبين آراء البيضاوي في أسرار التنزيل في الآيات التي أوردتها في الفروع الأربعة من التوجيه اللغوي: النحوي والصرفي والصوتي والدلالي .

المطلب الأول

آراء العلماء في المقارنة

وأقف في هذا المطلب على آراء العلماء في التفسيرين، وقد انقسم العلماء في ذلك إلى قسمين؛ كما يلي: القسم الأول:

من العلماء من كان يرى أن بين تفسير البيضاوي، وبين الكشاف من التطابق ما يجعله يطلق عليه: مختصر تفسير الكشاف، كما هو عند الإسنوي والسيوطي وغيرهما [١]، وعند الأدنه وي[٢]، وهذا حاجي خليفة يقول عن تفسير البيضاوي:"وتفسيره هذا كتاب عظيم الشأن، غني عن البيان، لخص فيه من (الكشاف) ما يتعلق بالإعراب والمعاني والبيان"[٣]، فاكتفى بأن نسب له أنه لخص من الكشاف ما يتعلق باللغة والإعراب، والتلخيص لا يخالف الأصل في الرأي والمنهج، وإن خالفه في الكم والحجم.

---

(١) طبقات الشافعي، الإسنوي، تحقيق: كمال يوسف، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٢م، ١/ ١٣٦، نهاية السول شرح منهاج الوصول، الإسنوي، دار الكتب العلمية،لبنان،ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ١/ ٣، نواهد الأبكار وشوارد الأفكار،السيوطي، جامعة أم القرى، ١٤٢٤ هـ، ١/ ٢١، ترتيب العلوم، بساجقلي زاده، تحقيق:محمد إسماعيل، دار البشائر الإسلامية، بيروت ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م، ١٦٦

(٢) طبقات المفسرين، أحمد محمد الأدنه وي،تحقيق: سليمان الخزي، ط١، ١٤١٧، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ٢٥٤

(٣) كشف الظنون، حاجي خليفة، مكتبة المثنى - بغداد، ١٩٤١م، ١/ ١٨٦

ومنهم من رأى أن اتباعه للزمخشري لم يجر عليه نفعا؛ بل كان وبالا عليه؛ لأنه لا يمتلك الأدوات اللغوية التي يمتلكها الزمخشري؛ مما أوقعه في الزلل عند اتباعه للزمخشري في التوجيه؛ فلم يحسن تجنب الخطأ الذي كان يتجنبه الزمخشري بحرفته النحوية، وبتمكنه من علوم اللغة العربية.(١)

ومنهم من لم يذكر ذلك صراحة، ولكنه بيِّنٌ في سياق تعبيره عن تضعيف البيضاوي لقراءة أو تلحينه لها؛ فمثلا يقول شهاب الدين الخفاجي: "فقال الزمخشريّ وتبعه المصنف(أي البيضاوي): إنها لحن"(٢)، وفي موضع آخر:" تبع فيه الزمخشري وهو من سقطاته وسوء أدبه على الله الذي يخشى منه الكفر"(٣)، وعند صاحب اللباب:" وقد تبع البيضاويُّ الزَّمَخْشَرِيَّ في التفرقة " أي في التفرقة بين القراءتين(٤)، وقال الخطيب في إحدى المسائل الخلافية في القراءات:" قال البيضاوي تبعاً للزمخشري: وهو – أي الوجه الذي يتحدث عنه – ضعيف في العربية "(٥).

---

(١) تفسير المنار، محمد رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ م، ٦/ ٣٥٤ ، ١٢/ ١٤٠

(٢) حاشية الشهاب، شهاب الدين الخفاجي، دار صادر، بيروت، ١ / ١٧٢ ، وهناك شاهد آخر في ١ / ٣٤٩،

(٣) السابق ٤ /١٢٧

(٤) اللباب في علوم الكتاب، ٦/ ٣٠٢

(٥) السراج المنير، شمس الدين الخطيب، مطبعة بولاق (الأميرية) – القاهرة، ١٢٨٥ هـ ، ١ / ٤٥١

القسم الثاني: ذكر بعض العلماء والباحثين أن البيضاوي صاحب منهج مستقل في التعامل مع توجيه الزمخشري للقراءات؛ ولا سيما في المواطن التي ضعّف القراءات ولحن القراء فيها، ومرجع ذلك عندهم أنه خلص الكتاب مما فيه من الاعتزال، أو أنه خلّصه من تعلق صاحبه بقواعد النحو البصري، التي يرون أنها متعسفة، ولم تتسع لما في كتاب الله من اختلاف بين القراءات(١)، وعلى الرغم من اختلاف مؤرخي النحو في مذهب الزمخشري النحوي(٢)؛ إلا أني لا أجد مدعاة لنقاش هذا الموضوع هنا؛ لأن مؤسسي النحو البصري لم يكونوا يروا بأسا في صحة القراءة التي تخالف مذهبهم النحوي؛ بل إن النحوي البصري أبا عمرو خالف المذهب البصري في مواطن عدة من القراءة التي اختارها، ومرجع ذلك إلى أنه لم يكن يقدم أي علم على صحة السند والرواية، فيقرئ بما قرأ به على مشايخه، وقد سبق معنا الحديث في ذلك بتفصيل أكبر(٣).

ويتوقف محقق تفسير البيضاوي عند استعراضه لما كتب في خاتمة تفسيره عند جملة "مع الإِيجاز الخالي عن الإخلال، والتلخيص العاري

---

(١) المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مخالفات البيضاوي للزمخشري، د. خالد الشوحة وأ. أحمد قطناني، ١٤٣٨، ٤١١

(٢) المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨، ٢٨٤، دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي،دار المعرفة الجامعية، مصر ١٩٨٨م، ١٦١

(٣) سبق معنا ص (٥ : ٦)

عن الإضلال "، ويرى بأنها إشارة واضحة إلى أن البيضاوي تعمد أن يبتعد عن كل ما فيه من نزعات الضلال، وشطحات الاعتزال. (١)

وممن رأى أن البيضاوي لم يتبع الزمخشري في موقفه من القراءات د.خالد الشـــوحة، وأ.أحمد قطناني؛ اللذان خلصا إلى أن للبيضاوي منهجاً علمياً رصيناً في تلقي معلومات الزمخشري التي أوردها في كتابه، حيث كان يخالفه فيما لم يقتنع به، ويثبت ما يراه الحق والصواب، وقد أفردا مبحثا لما خالف فيه البيضاوي الزمخشري في القراءات.

ورأيا أن البيضاوي أدق علما، وأوثق معرفة من الزمخشري فلذلك لم يُخَطِّيءِ القراءات كما فعل الزمخشري، وقد عزوا سبب تخطئة الزمخشري للقراء إلى أنه اتبع نحاة أهل البصرة الذين كانوا يخضعون القرآن، وقراءاته إلى أصولهم وقواعدهم؛ فيردون القراءات التي لا توافقهم بناء على ذلك، بل ولحنّوا القراء واتهموهم بالجهل في النحو واللغة والإعراب، وأما البيضاوي كما أوردا في بحثهما: فلدقة علمه لم يتبع الزمخشري فكان يخالفه كثيرا، ثم عادا وذكرا أنه كان مثل الزمخشري في منهجه العام في تخطئة القراءات؛ إلا أنه كان ألين منه أسلوبا وكلاما، ولم يكن يتعرض بسوء للقراء والرواة !! (٢)

---

(١) تفسير البيضاوي ١/ ١٤

(٢) المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مخالفات البيضاوي للزمخشـــري، د. خالـــد الشـــوحة وأ. أحمد قطناني، ١٤٣٨، ٤١١

المطلب الثاني

الشواهد الحالية التي توافرت بعد هذه الدراسة

لقد حرصت في هذه الدراسة على أن أعرض لأنواع التوجيه اللغوي المختلفة في القراءات؛ كما أوردت في المقدمة، فكان تقسيمها عند تناول رأي الزمخشري والبيضاوي على الأربعة الأقسام من أقسام التوجيه اللغوي والقراءات، والآن سأورد باختصار كل موضع مع بيان رأي كل مفسر بعبارة مختصرة؛ ليتضح للقارئ مدى التطابق أو الاختلاف بين الموقفين؛ بكل يسر وسهولة:

م	الآية	نوع التوجيه	وصف الزمخشري	وصف البيضاوي
١	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾	نحوي	غير سديد	ضعيف
٢	﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ﴾	نحوي	خطأ، ولا تقبل حتى في الضرورات الشعرية	ضعيف،ومن ضرورات الشعر
٣	﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾	صرفي	اكتفى بالترجيح	اكتفى بالترجيح
٤	﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ﴾	صرفي	تعسف	أحال من قرأ

	﴿ وَكَذَٰلِكَ نُجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾			بها إلى عدد من الاستفهامات
٥	﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾	صرفي	إجحاف	إجحاف
٦	﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾	صوتي	لحن	لحن
٧	﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ ﴾	صوتي	لغة ضعيفة	لم يورد القراءة،ولم يحكم عليها
٨	﴿ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ ﴾	صوتي	ضعيفة	رفض أحد أوجه التوجيه لها
٩	﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾	دلالي	ضعيفة	لم يحكم عليها

وبعد هذا العرض لتسعة من المواضع التي وقع فيها الاختلاف بين القراء، وقد بني على ذلك اختلاف بين من وجّه تلك القراءات من أهل اللغة، ومن الذين ردوا تلك القراءات على وجه الخصوص: الزمخشري في تفسيره الكشاف، وبعد عرض رأي البيضاوي، وقوله في كل موضع من تلك المواضع فإننا نجد أن البيضاوي قد تبعه فيما ذهب إليه من تخطئة للقراءات والقراء بصورة واضحة في سبعة مواضع، ومع أنه لم يتبعه في الموضعين الأخريين إلا أنه لم يخالفه أيضا، ولكنه سكت عنها، فلم يورد واحدة منها، ولم يوجه القراءة الأخرى .

وعليه فإن المقولة التي تقول بأن البيضاوي اختصر الكشاف وخلّصه مما فيه من تخطئة القراءات لا تصح أبدا، ومن قال: إن معنى قول المحققين: إنه خلصه مما فيه من الاعتزال؛ وإن ذلك يقتضي أنه خلصه من تخطئة القراء، والقراءات؛ لأن الدافع إلى تخطئة القراء هو المذهب الاعتزالي، فإن هذا كله لا يصح بما قدم في هذه الدراسة من أدلة ومقارنة.

ولقائل أن يقول: إن عدد الأمثلة التي عرض لها البحث قليل، ولا يمكننا بتسعة أمثلة أن نبني رأيا مستقلا عن هذه المسألة، فأقول: إن عدد الأمثلة قليل؛ لأنه يناقش مسألة قليلة في الأصل، وهي المواطن التي خطّأ فيها الزمخشري القراء، وشنع عليهم في قراءاتهم من منطلق لغوي، وكما أسلفت في مقدمة البحث فقد استعرضت أجزاء كاملة دون أن أجد حالة واحدة[1]، وهذه المواضع التسعة قد شملت أنواع التوجيه الأربعة: النحوي والصرفي والصوتي والدلالي.

(١) سبق ص:(١٥)

الخاتمة والتوصيات

الحمد لله على تمام النعمة، وكمال المنة، فقد تم هذا البحث بفضل الله وفق المباحث والمطالب التي ذكرت في مقدمته، وبعد دراسة المواضع التي حددتها لدى العالمين الجليلين: الزمخشري والبيضاوي من خلال تفسير: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، وهو السابق زمنا لتفسير البيضاوي وأنوار التنزيل وأسرار التأويل؛ الذي عده الكثير من المفسرين والباحثين مختصرا للكشاف، ثم قمت بمقارنة ما عرض من آراء حول تلك المواضع، وحيث إن تلك المواضع قد تنوعت بين أنواع التوجيه اللغوي المختلفة: النحوية والصرفية والصوتية والدلالية، وتناولت الأصول والفرش، فإني أرجو أن تكون النتائج والتوصيات التي خلصت إليها نافعة للباحثين في هذا المجال؛ لاسيما للمهتمين والباحثين في التوجيه اللغوي للقراءات، والذين يعنون بالجانب اللغوي في تفسير القرآن الكريم؛ وقد توصلت إلى عدد من النتائج والتوصيات؛ كما يلي:

١- موضوع التوجيه اللغوي للقراءات له جانب لغوي وجانب يتعلق بعلم القراءات؛ فهو من الموضوعات البينية بين دارسي اللغة العربية ودارسي القراءات، وعلى الباحث أن يكون له طرف علم من كل، كما آمل أن أرى فِرَقًا بحثية تتشارك هذه الجوانب البحثية، ليكون المنتج مثريا للحقلين معا.

٢- لم تتخل بعض الدراسات إلى اليوم عن سيطرة المدارس النحوية؛ فتبحث مستفيضة لتصل إلى أن الزمخشري غلّب منهجه النحوي

على صحة القراءة التي وصلته عبر السند المتصل، ودراسة أخرى تصل إلى أن البيضاوي خالفه لأنه بغدادي وليس بصريا، وحقيقة الأمر أن الرأي النحوي الخاص به هو المسيطر على طريقته في التفسير، وليس الانتماء للمدرسة هذه أو تلك.

٣- عند الحديث عن منهج العالم يجب الانطلاق مما قاله العالم، وأن يدعم القول بالأدلة والبراهين، وألا نستجيب للآراء المرسلة في ذلك.

٤- عند دراسة موضوع التوجيه اللغوي في القراءات فينبغي عدم الفصل بين أنواع التوجيه المختلفة؛ لتكون الدراسة شاملة، ويبنى عليها حكم صحيح بإذن الله .

٥- لم يخالف البيضاوي الزمخشري في تخطئة القراء ورد القراءات؛ بل تبعه في أكثر المواطن التي ضعف فيها القراءات أو جهّلَهَا.

المراجع والمصادر

١. إبراز المعاني، أبو شامة، دار الكتب العلمية

٢. الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق:محمد أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ

٣. إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس، محمد بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ

٤. الأعلام، خير الدين الزركلي، دارالعلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م

٥. الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، دار الصحابة للتراث، ط١

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م

٧. البحر المحيط، أبو حيان، حقيق: عادل أحمد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ

٨. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان

٩. البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل، ط١، ١٣٧٦ هـ، دار إحياء الكتب

١٠. التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: الحلبي وشركاه

١١. تحبير التيسير، ابن الجزري، تحقيق د .محمد مفلح، دار الفرقان، الأردن، عمان ط١، ١٤٢١هـ

١٢. ترتيب العلوم، بساجقلي زاده، تحقيق:محمد إسماعيل، دار البشائر الإسلامية، بيروت ط١، ١٤٠٨ه

١٣. التعريفات، الجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م

١٤. تفسير المنار، محمد رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ م

١٥. تهذيب اللغة، الأزهري، محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م

١٦. جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٨ هـ

١٧. حاشية الشهاب، شهاب الدين الخفاجي، دار صادر، بيروت

١٨. الحجة، الفارسي، تحقيق:بدر الدين قهوجي وآخرون، دار المأمون، دمشق، ط٢,١٤١٣ هـ

١٩. الخصائص، ابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤

٢٠. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، بالسمين الحلبي، تحقيق:د أحمد الخراط، دار القلم، دمشق

٢١. دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، مصر ١٩٨٨م

٢٢. ديوان امرِئ القيس، تحقيق:عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥ هـ

٢٣. ديوان جرير، تحقيق: محمد إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة

٢٤. السبعة في القراءات، بن مجاهد، تحقيق:شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ

٢٥. سر صناعة الإعراب، ابن جني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

٢٦. السراج المنير، شمس الدين الخطيب، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة، ١٢٨٥ هـ

٢٧. شرح أبيات الكتاب، السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد علي، مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٤ هـ

٢٨. شرح التصريح، خالد الأزهري، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

٢٩. شرح التصريف، الثمانيني، د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩هـ

٣٠. شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد وآخرون، هجر، ط١، ١٤١٠هـ

٣١. شرح طيبة النشر، النُّوَيْري، تحقيق:مجدي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٤٢٤ هـ

٣٢. شرح طيبة النشر في القراءات، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٠ هـ

٣٣. شعر أبي حية النميري، تحقيق: د.يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥م

٣٤. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت

٣٥. ضرائر الشِّعْر، ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠ م

٣٦. طبقات المفسرين، أحمد الأدنه وي، تحقيق: سليمان الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ط١، ١٤١٧

٣٧. طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف

٣٨. طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام، تحقيق: محمود شاكر، دار المدني، جدة

٣٩. غرائب التفسير وعجائب التأويل، برهان الدين الكرماني، دار القبلة، جدة

٤٠. القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٤ هـ

٤١. الكتاب، سيبويه، تحقيق:عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ

٤٢. كشف الظنون، حاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م

٤٣. اللباب، الدمشقي، تحقيق:عادل أحمد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ

٤٤. المجلة الأردنية، بحث:مخالفات البيضاوي للزمخشري، د. خالد الشـوحة وأ. أحمد قطناني، ١٤٣٨ه

٤٥. المحتسب، ابن جني، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،١٤٢٠هـ

٤٦. المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م

٤٧. مدخل في علوم القراءات، السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م

٤٨. المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، د. محمد الشاطر، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥ هـ

٤٩. معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١ هـ

٥٠. معاني القرآن، الزجاج، تحقيق: عبدالجليل شلبي، ط١، ١٤٠٨

٥١. معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية، مصر، ط١،

٥٢. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧ هـ

٥٣. مفاتيح الأغاني، الكرماني، تحقيق: عبد الكريم مدلج، دار ابن حزم، لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ

٥٤. المقاصد النحوية، العيني، تحقيق:أ.د.علي محمد وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٣١ هـ

٥٥. مقدمات في علم القراءات، محمد القضاة وآخرون، دار عمار، عمّان، ط١، ١٤٢٢ هـ

٥٦. مناهل العرفان في علوم القرآن، الزُّرْقاني، مطبعة عيسى الحلبي، ط٣

٥٧. منجد المقرئين ومرشد الطالبين،ابن الجزري، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م

٥٨. المنصف، ابن جني، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ

٥٩. الميزان في أحكام تجويد القرآن، فريال زكريا العبد، دار الإيمان، القاهرة

٦٠. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق:علي محمد الضباع، دار الكتاب العلمية

٦١. نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، السيوطي، جامعة أم القرى، ١٤٢٤ هـ

٦٢. الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، دار الجيل،بيروت،ط١، ١٤١٧ هـ